مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر/كلية الإعلام

رئيس مجلس الإدارة: أ.د/ محمد المحرصاوي - رئيس جامعة الأزهر.

رئيس التحرير: أ.د/ رضا عبدالواجد أمين - أستاذ الصحافة والنشر وعميد كلية الإعلام.

مساعدو رئيس التحرير:

- أ.د/ محمود عبدالعاطي - الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية
- أ.د/ فهد العسكر - أستاذ الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (المملكة العربية السعودية)
- أ.د/ عبد الله الكندي - أستاذ الصحافة بجامعة السلطان قابوس (سلطنة عمان)
- أ.د/ جلال الدين الشيخ زيادة - أستاذ الإعلام بالجامعة الإسلامية بأم درمان (جمهورية السودان)

مدير التحرير: أ.د/ عرفه عامر - الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية

سكرتيرو التحرير:

د/ إبراهيم بسيونى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د/ مصطفى عبد الحى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د/ أحمد عبده - مدرس بقسم العلاقات العامة والإعلان بالكلية.

د/ محمد كامل - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

مدققا اللغة العربية:

أ/ عمر غنيم - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

أ/ جمال أبو جبل - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

المراسلات:

- القاهرة- مدينة نصر - جامعة الأزهر - كلية الإعلام - ت: ٠٢٢٥١٠٨٢٥٦
- الموقع الإلكتروني للمجلة: http://jsb.journals.ekb.eg
- البريد الإلكتروني: mediajournal2020@azhar.edu.eg

- العدد التاسع والخمسون - الجزء الرابع - صفر ١٤٤٣ هـ - أكتوبر ٢٠٢١ م
- رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٦٥٥٥
- الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٢٦٨٢ - ٢٩٢ x
- الترقيم الدولي للنسخة الورقية: ٩٢٩٧ - ١١١٠

الهيئة الاستشارية للمجلة

١. أ.د/ على عجوة (مصر)

أستاذ العلاقات العامة وعميد كلية الإعلام الأسبق بجامعة القاهرة.

٢. أ.د/ محمد معوض. (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة عين شمس.

٣. أ.د/ حسين أمين (مصر)

أستاذ الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

٤. أ.د/ جمال النجار (مصر)

أستاذ الصحافة بجامعة الأزهر.

٥. أ.د/ مي العبدالله (لبنان)

أستاذ الإعلام بالجامعة اللبنانية، بيروت.

٦. أ.د/ وديع العزعزي (اليمن)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٧. أ.د/ العربي بوعمامة (الجزائر)

أستاذ الإعلام بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر.

٨. أ.د/ سامي الشريف (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون وعميد كلية الإعلام، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات.

٩. أ.د/ خالد صلاح الدين (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام -جامعة القاهرة.

١٠. أ.د/ رزق سعد (مصر)

أستاذ العلاقات العامة - جامعة مصر الدولية.

قواعد النشر

تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير والترجمات وفقًا للقواعد الآتية:

- **يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين في تحديد صلاحية المادة للنشر.**
- **ألا يكون البحث قد سبق نشره في أي مجلة علمية محكمة أو مؤتمرًا علميًا.**
- **لا يقل البحث عن خمسة آلاف كلمة ولا يزيد عن عشرة آلاف كلمة ... وفي حالة الزيادة يتحمل الباحث فروق تكلفة النشر.**
- **يجب ألا يزيد عنوان البحث (الرئيسي والفرعي) عن ٢٠ كلمة.**
- **يرسل مع كل بحث ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الانجليزية لا يزيد عن ٢٥٠ كلمة.**
- **يزود الباحث المجلة بثلاث نسخ من البحث مطبوعة بالكمبيوتر .. ونسخة على CD، على أن يكتب اسم الباحث وعنوان بحثه على غلاف مستقل ويشار إلى المراجع والهوامش في المتن بأرقام وترد قائمتها في نهاية البحث لا في أسفل الصفحة.**
- **لا ترد الأبحاث المنشورة إلى أصحابها .... وتحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها.**
- **تنشر الأبحاث بأسبقية قبولها للنشر .**
- **ترد الأبحاث التي لا تقبل النشر لأصحابها.**

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي صاحبها ولا تعبر عن رأي المجلة

محتويات العدد

- فاعلية اللوحات والشاشات الإرشادية في توعية الحجاج بمشعر مزدلفة لعام ١٤٤٢ — أ.م.د/ إيمان فتحي حسين — ١٦٣٥
- تأثير إعلانات الواقع المعزز على اتجاه الشباب المصري نحو المنتج المعلن عنه «دراسة ميدانية» — أ.م.د/ مروى السعيد السيد — ١٦٨١
- توظيف التكنولوجيا الرقمية في الممارسة المهنية بوسائل الإعلام الإقليمية واتجاهات القائم بالاتصال نحوها «دراسة ميدانية» — أ.م.د/ نها عبد المقصود غالي — ١٧٣٣
- توظيف المؤسسات الدينية المصرية لمنصاتها الرقمية في تناول جائحة كورونا «دراسة تحليلية في إطار مفهوم تعدد المنصات» — د. مصطفى شكري محمد علون — ١٧٨٥
- اتجاهات رجال الأعمال السعوديين نحو معالجة الصحف الورقية لبرنامج التخصيص «دراسة مسحية على عينة من رجال الأعمال في منطقة الرياض» — د. شجاع بن سلطان البقمي — ١٨٥٣
- دور الحملات الإعلامية التلفزيونية في التوعية بالأزمات الصحية لدى الجمهور المصري «دراسة ميدانية» — د. صبري خالد صبري عبد الهادي — ١٩٠٩
- الفائدة والسهولة المتصورة لفهم مدى قبول الجامعيات استخدام تطبيق المُراسلة الفورية (واتساب) وتأثيره في الأداء الدراسي — د. رانية محمد السقاف — ١٩٥١

إدراك طلبة الجامعات المصرية للعلامة التجارية الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي «دراسة كيفية» د. إيمان صابر صادق شاهين ١٩٨٥

فاعلية استخدام الإنفوجرافيك عبر منصات التعليم الإلكتروني في التدريس لطلاب قسم الإعلام التربوي خلال جائحة كورونا د. أحمد محمد صالح العميري ٢٠٤١

أطر تقديم المواقع الإخبارية الدولية لأزمة السفينة الجانحة بقناة السويس د. زينب الحسينى رجب بلال ريحان ٢٠٧٩

دور منتديات الإعلام التربوي الإلكترونية في تعزيز الأداء المهني لأخصائي الصحافة المدرسية (دراسة ميدانية) د. شيماء محمد متولي ٢٠٢١

اتجاه دارسي الإعلام في صعيد مصر نحو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بالعمل الإعلامي د. آلاء عزمي محمد فؤاد ٢١٨٣

م	القطاع	اسم المجلة	اسم الجهه / الجامعة	نقاط المجلة (يوليو 2021)	ISSN-P	ISSN-O
1	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	7	1110-9297	2682-292X
2	الدراسات الإعلامية	المجلة العربية لبحوث الإعلام و الإتصال	جامعة الأهرام الكندية، كلية الاعلام	7	2536-9393	2735-4008
3	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	7	2356-914X	2682-4663
4	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال	جامعة جنوب الوادى، كلية الإعلام	6.5	2536-9237	2735-4326
5	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الصحافة	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	7	2356-9158	2682-4620
6	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	7	2356-9131	2682-4671
7	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الإعلام	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	7	1110-5836	2682-4647
8	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيرى	جامعة بنى سويف، كلية الإعلام	7	2735-3796	2735-377X
9	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الرأى العام	جامعة القاهرة،كلية الإعلام، مركز بحوث الراى العام	7	1110-5844	2682-4655
10	الدراسات الإعلامية	مجلة إتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال	جامعة القاهرة، جمعية كليات الاعلام العربية	7	2356-9891	2682-4639
11	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث و الدراسات الإعلامية	المعهد الدولى العالى للإعلام بالشروق	6.5	2357-0407	2735-4016
12	الدراسات الإعلامية	مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط	Egyptian Public Relations Association	7	2314-8721	2314-873X
13	الدراسات الإعلامية	مجلة بحوث الإعلام وعلوم الإتصال	معهد الجزيرة العالى للإعلام وعلوم الاتصال	6	2682-213X	2786-0167

- يتم إعاده تقييم المجلات المحلية المصريه دوريا فى شهر يونيو من كل عام و يكون التقييم الجديد ساريا للسنه التالية للنشر فى هذه المجلات.

اتجاهات رجال الأعمال السعوديين
نحو معالجة الصحف الورقية لبرنامج التخصيص

دراسة مسحية على عينة من رجال الأعمال في منطقة الرياض

Saudi Businessmen Attitudes towards Printed Newspapers' Position on Privatization Program:

A Survey Study on a Sample of Businessmen in Riyadh Region

د. شجاع بن سلطان البقمي

الأستاذ المساعد بقسم الصحافة والنشر الإلكتروني

كلية الإعلام والاتصال. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ssbqami@imamu.edu.sa

ملخص الدراسة

تُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التفسيرية، والتي سعت إلى رصد وتحليل اتجاهات رجال الأعمال عينة الدراسة نحو معالجة الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص، فيما اعتمدت في إطارها النظري وفي صياغة تساؤلاتها على نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام.

وكشفت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف رجال الأعمال في منطقة الرياض (عينة الدراسة) يعتمدون على الصحف الورقية للتعرف على الأخبار الاقتصادية بدرجة متوسطة، كما أظهرت النتائج أن 14.2% من رجال الأعمال عينة الدراسة يعتمدون على الصحف الورقية للتعرف على الأخبار المتعلقة ببرنامج التخصيص (بدرجة كبيرة)، بينما يعتمد 27.7% منهم (بدرجة متوسطة)، وأخيرًا يعتمد 58.2% منهم عليها (بدرجة ضعيفة)، وهي نتيجة تبرهن حالة عدم الرضا الذي يوليه رجال الأعمال تجاه معالجة الصحف السعودية الورقية لموضوعات برنامج التخصيص.

وأظهرت النتائج أن أبرز دوافع تعرض رجال الأعمال (عينة الدراسة) للصحف الورقية برزت في الحاجة إلى الحصول على معلومات أكثر حول برنامج التخصيص، يليها التعرف على برنامج التخصيص وفوائده الاقتصادية، وأن أهم الموضوعات التي يتابعها رجال الأعمال في الصحف الورقية ارتكزت في (الفرص الاستثمارية) في المرتبة الأولى، فيما تصدرت (شروحات أكبر حول مستهدفات برنامج التخصيص) و(متابعة الفرص الاستثمارية التي تنشأ عن عمليات الخصخصة والكتابة عنها) الحاجات المعرفية والمعلوماتية التي يتوقعها رجال الأعمال من الصحف الورقية.

الكلمات المفتاحية: اتجاهات- رجال الأعمال- الصحف السعودية- التخصيص.

Abstract

This is a descriptive, explanatory study, which sought to monitor and analyze the attitudes of a number of Saudi businessmen, i.e., study sample members, towards printed newspapers' position on the Privatization Program. The study relied on its theoretical framework and its questions on Media Dependency Theory.

The results of the study revealed that more than half of the businessmen in Riyadh region (the study sample) depend on printed newspapers to learn about economic news to a medium degree. Moreover, the results indicated that 14.2% of the businessmen who participated in the study depend on printed newspapers to get acquainted with news related to the privatization program (to a large degree), while 27.7% of them depend on printed newspapers for the same reason (to a medium degree). Finally, 58.2% of the Saudi businessmen who participated in the study depend on printed newspapers (to a weak degree). These results shed light on businessmen's dissatisfaction with Saudi printed newspapers' methods of tackling the topics related to the privatization program.

Key Words: Attitudes: Businessmen -Saudi Newspapers- Privatization.

مقدمة:

تعمل المملكة العربية السعودية بشكل حيوي على تنفيذ مجموعة من الخطط والمبادرات والبرامج الوطنية المنبثقة من رؤية 2030، فيما تمثل هذه البرامج والخطط والمبادرات مرتكزًا مهمًا من شأنه تحقق مستهدفات هذه الرؤية الوطنية الطموحة التي تستهدف تنويع الاقتصاد، وخلق فرص أكبر للاستثمار.

ويعتبر برنامج "التخصيص" واحدًا من أهم البرامج الوطنية المستهدفة من خلال رؤية المملكة العربية السعودية 2030، حيث عملت المملكة على تأسيس المركز الوطني للتخصيص في العام 2017، فيما عمل المركز طوال 3 سنوات على وضع آلية من شأنها تنفيذ برامج الخصخصة بما يحقق مستهدفات رؤية 2030، وصولًا إلى موافقة مجلس الشورى السعودي في مطلع العام 2021 على نظام التخصيص.

وفي ظل هذا التوجه الحيوي نحو تفعيل برنامج التخصيص في المملكة العربية السعودية، يبرز لدينا أدوار مهمة من المنتظر أن تقوم بها وسائل الإعلام نحو توعية المستثمرين ورجال الأعمال والشركات والصناديق الاستثمارية، بالفرص الاستثمارية المتاحة، الأمر الذي من شأنه تعظيم فرص نجاح عمليات التخصيص، وتحقيق مستهدفات الخطط الوطنية الطموحة.

وفي هذا السياق، سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات رجال الأعمال السعوديون نحو معالجة الصحف السعودية لبرنامج التخصيص، وما إذا كانت هذه المعالجة مفيدة بالنسبة لهم، وقادرة على شرح برنامج التخصيص وتطوراته المتتالية، وما إذا كانت هذه المعالجة قادرة على تلبية حاجاتهم المعرفية والمعلوماتية التي يتوقعونها من الصحف السعودية الورقية خلال معالجتها لموضوعات برنامج التخصيص.

أولًا: مشكلة الدراسة:

سعى برنامج التخصيص الذي ينبثق من رؤية المملكة العربية السعودية 2030، إلى تحديد الأصول والخدمات الحكومية القابلة للتخصيص في عدد من القطاعات المستهدفة

بالتخصيص، وتطوير منظومة وآليات التخصيص، وتحديد أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف تعزيز جودة وكفاءة الخدمات، ودعم المساهمة في التنمية الاقتصادية.

ولما تتطلبه التنمية الاقتصادية من مشاركة واسعة من كافة القطاعات، بما فيها المؤسسات الإعلامية، تتمحور مشكلة هذه الدراسة في معرفة اتجاهات رجال الأعمال السعوديين نحو معالجة الصحف الورقية لبرنامج التخصيص، يأتي ذلك من خلال بحث ما إذا كان رجال الأعمال السعوديون عينة الدراسة يشعرون بأن معالجة الصحف الورقية لبرنامج التخصيص أسهم في تشكيل مدركاتهم ومعارفهم حول برنامج التخصيص الذي تعمل عليه المملكة في إطار رؤية 2030، والفرص الاستثمارية المتاحة، والتطورات النوعية التي يشهدها ملف التخصيص في المملكة.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية هذه الدراسة من:

1- مواكبة البرامج الوطنية المنبثقة من رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
2- ندرة الدراسات الإعلامية التي تبحث عمليات التخصيص في المملكة العربية السعودية.
3- الأهمية الخاصة بموضوع الدراسة المتمثل في المعالجة الصحفية لبرنامج التخصيص، والتداعيات الاقتصادية التي أحدثها البرنامج، حيث احتل أهمية كبرى على المستويين المحلي والعالمي.
4- ما يترتب على الدراسة من نتائج علمية يمكن أن تعتمد عليها الصحف السعودية، الأمر الذي يُساعدها للقيام بدورها في شرح ودعم وإبراز الجهود المقدمة لإنجاح عمليات التخصيص.
5- أهمية معرفة اتجاهات رجال الأعمال السعوديين نحو المعالجة الصحفية لبرنامج التخصيص؛ بما يساعد الصحف الورقية على معرفة مدى إيجابية تناولها لهذه الموضوعات، والوقوف على ما يمكن أن يكون من جوانب نقص في التغطية أو المعالجة؛ ومن ثَمَّ إعادة التخطيط لتوظيف المعالجة الصحفية بما يسهم في نجاح برنامج التخصيص، ويلبي الحاجات المعرفية والمعلوماتية لرجال الأعمال.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

يتحدد الهدف الرئيس للدراسة في رصد وتوصيف وتحليل "اتجاهات رجال الأعمال السعوديين نحو معالجة الصحف الورقية لبرنامج التخصيص". **وينبثق عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية:**

1. الكشف عن مستوى اعتماد رجال الأعمال السعوديين على الصحف الورقية في التعرف على برنامج التخصيص، ومدى ثقتهم في المضامين الصحفية التي تتناول هذه القضية.
2. التعرف على العوامل المؤثرة على اعتماد رجال الأعمال السعوديين على الصحف الورقية في التعرف على برنامج التخصيص.
3. فهم طبيعة الحاجات المعرفية والمعلوماتية التي ينتظرها رجال الأعمال السعوديون من الصحف الورقية، فيما يخص برنامج التخصيص ومستهدفاته.
4. التعرف على مدى مساهمة الصحف السعودية في تشكيل معارف واتجاهات رجال الأعمال السعوديين نحو برنامج التخصيص.
5. الكشف عن السلبيات والمعوقات التي تقلل من أداء الصحف السعودية في معالجة برنامج التخصيص.
6. السعي نحو المساهمة في تقديم نتائج علمية ملموسة يمكن الاعتماد عليها من قبل المؤسسات الصحفية السعودية؛ بما يعزز من دورها في شرح وإبراز ودعم جهود الحكومة في إنجاح عمليات التخصيص.

رابعا: تساؤلات الدراسة:

تُحاول الدراسة الإجابة عن السؤال التالي: "ما اتجاهات رجال الأعمال السعوديين نحو معالجة الصحف الورقية لبرنامج التخصيص"، **وتتفرع عنه مجموعة من الأسئلة:**

1. ما مستوى اعتماد رجال الأعمال السعوديين على الصحف الورقية في التعرف على برنامج التخصيص، ومدى ثقتهم في المضامين الصحفية التي تتناول هذه القضية؟
2. ما أهم القضايا التي يسعى رجال الأعمال السعوديون إلى متابعتها من خلال الصحف الورقية حول برنامج التخصيص؟
3. ما الحاجات المعرفية والمعلوماتية التي ينتظرها رجال الأعمال السعوديون من الصحف الورقية، فيما يتعلق ببرنامج التخصيص ومستهدفاته؟

4. ما مدى مساهمة الصحف السعودية في تشكيل معارف واتجاهات رجال الأعمال السعوديين نحو برنامج التخصيص؟
5. ما العوامل المؤثرة على اعتماد رجال الأعمال السعوديين على الصحف الورقية في التعرف على برنامج التخصيص؟
6. ما السلبيات والمعوقات التي تقلل من أداء الصحف السعودية نحو معالجة برنامج التخصيص من وجهة نظر رجال الأعمال السعوديين؟

خامسا: فروض الدراسة:

تنطلق الدراسة من مجموعة فرضيات ترتبط باتجاهات رجال الأعمال السعوديين نحو معالجة الصحف الورقية لبرنامج التخصيص، وتتلخص هذه الفرضيات فيما يلي:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين طبيعة معالجة الصحف السعودية الورقية لبرنامج التخصيص واتجاهات رجال الأعمال عينة الدراسة نحو هذه المعالجة.

الفرض الثانى: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو المعالجة الصحفية لبرنامج التخصيص ودوافعهم لمتابعة هذه الموضوعات من خلال الصحف الورقية السعودية.

الفرض الثالث: توجد فروق دالة إحصائيًا بين درجة ثقة عينة الدراسة فيما تعرضه الصحف الورقية من مضامين حول برنامج التخصيص واتجاهاتهم نحو هذه المعالجة.

الفرض الرابع: توجد فروق دالة إحصائيًا بين مستوى اعتماد عينة الدراسة على الصحف الورقية في التعرف على برنامج التخصيص واتجاهاتهم نحو معالجة الصحف لها.

الفرض الخامس: توجد فروق دالة إحصائيًا بين اتجاهات عينة الدراسة نحو معالجة الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص وخصائصهم النوعية والديموغرافية للعينة.

الفرض السادس: توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات درجات المبحوثين عينة الدراسة في اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية تبعًا لاختلاف خصائصهم النوعية والديموغرافية.

الفرض السابع: توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات المبحوثين عينة الدراسة في اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية تبعاً لاختلاف طبيعة استثماراتهم.

سادسا: الدراسات السابقة:

إن عملية التعرف على الدراسات السابقة تعطينا الفرصة للاقتراب من المشكلة البحثية التي نتعرض لها، وتعمل على تحديد المعالم الخاصة بالمشكلة، وأيضاً في وضع الإطار المنهجي للدراسة، وتحديد إجراءاتها، واختيار العينة، كما ساعدت الباحث في صياغة المفاهيم، وفروض الدراسة، وتصميم المقياس المناسب لهذه الدراسة، وكذلك في تفسير النتائج؛ وفيما يلي الدراسات السابقة التي يرى الباحث أنها تقترب بوجه أو بآخر من الدراسة الحالية:

- هدفت دراسة (**سها فاضل**، 2000) إلى الوقوف على العوامل المؤثرة على بناء الخطاب الصحفي المتعلق بقضايا الخصخصة والمتمثلة في القوى الفاعلة والأطر المرجعية ومسارات البرهنة التي اعتمدت عليها عدد من الصحف القومية والحزبية والخاصة، واعتمدت الباحثة على منهج المسح، وأداة تحليل الخطاب، والعينة العشوائية المنتظمة (الأسبوع الصناعي)، وذلك بالتطبيق على صحف الأهرام، العربي، الأسبوع خلال عام 1999.

وتوصلت الدراسة إلى اختلاف توظيف عناصر بناء الخطاب الصحفي المتعلق بقضايا الخصخصة في صحف الدراسة وفقًا لنمط ملكية وتوجه كل صحيفة، ففي حين جاءت صحيفة "الأهرام" مؤيدة لقضية الخصخصة، واعتمدت على القوى الفاعلة الرسمية والأطر المرجعية القانونية والتاريخية، ومسارات البرهنة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، فيما ركزت صحيفة "العربي" على القوى والشركات الخارجية والأطر المرجعية القانونية ومسارات البرهنة الاجتماعية القانونية، فيما جاءت البنوك الأجنبية وصندوق النقد الدولي في مقدمة القوى الفاعلة لصحيفة "الأسبوع"، وارتكزت الأطر المرجعية على الأطر القانونية، وسيطرت المبررات الاقتصادية على مسارات البرهنة التي اعتمدت عليها الصحيفة في تناولها لقضية الخصخصة [1].

- وهدفت دراسة (Sunny & Maxwell, 2012) حول وسائل الإعلام وحملات الخصخصة: مسح ميداني على عينة من الجمهور العام في مدينة بورت هاركوت Port

Harcourt إلى الكشف عن دور وسائل الإعلام في الحملات الإعلامية حول برامج الخصخصة، ومعرفة لأي مدى تقوم وسائل الإعلام بدورها كمصدر للمعلومات التي من شأنها خلق الوعي بالخصخصة، والتأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام على الجمهور من حيث التأثير على الاتجاهات والمشاركة في برامج الخصخصة، وفي الدراسة تم إجراء مسح على عينة قوامها 1016 مفردة من الجمهور العام في مدينة بورت هاركورت تم اختيارها باستخدام أسلوب العينة العشوائية العنقودية، وتوصلت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام كانت مصدراً مهماً في عملية نشر المعلومات حول برامج الخصخصة، وأسهمت في خلق وعي لدى الجمهور بدرجة أعلى من المستوى المتوسط، كما استطاعت وسائل الإعلام التأثير على اتجاهات وسلوك الجمهور نحو الخصخصة، وأوصت الدراسة الحكومة بإعادة التخطيط ووضع استراتيجية محددة لتوظيف وسائل الإعلام بشكل أكثر فعالية في حملات الخصخصة اللاحقة[2].

- كذلك هدفت دراسة (Sahebi, et al, 2015) حول دور وسائل الإعلام في تنمية مشاركة القطاع الخاص في مجال الرياضة إلى معرفة دور وسائل الإعلام في دعم الخصخصة في القطاع الرياضي في مقاطعة مازندران، وتم إجراء مسح ميداني على عينة قوامها 130 مفردة من خبراء الرياضة والمديرين التنفيذين في وسائل الإعلام، وذلك من خلال تصميم صحيفة استقصاء تم التأكد من صحة بنائها باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي، وباستخدام برنامج ليزرل في المعالجة الإحصائية، تم التوصل للنتائج التالية: تؤدي وسائل الإعلام دوراً محورياً في عملية تنمية مشاركة القطاع الخاص من خلال أدوارها المتعددة (الوعي، والإعلام، والتعليم، والدعاية، وصناعة الثقافة)، ما يؤدي إلى جذب القطاع الخاص نحو الاستثمار في مجال الرياضة. ووجدت الدراسة أن دور وسائل الإعلام التوعوية والتعليمية والإعلانية والتثقيفية في عملية مشاركة القطاع الخاص في الرياضة كانت فعالة، في المقابل جاء الدور الاجتماعي لوسائل الإعلام غير فعال في عملية دعم مشاركة القطاع الخاص في الرياضة، كما جاء ترتيب أدوار وسائل الإعلام التي وظفتها في عملية تنمية مشاركة القطاع الخاص في الرياضة حسب الأولوية: الدور التثقيفي في المرتبة الأولى، يليه الدور الإعلاني، ثم الدور الإعلامي فالدور التعليمي، وأخيراً الدور الاجتماعي. وجاءت اتجاهات مديري وسائل الإعلام إيجابية نحو إشراك القطاع الخاص في الرياضة، من خلال خصخصة الرياضة وجذب استثمارات القطاع الخاص نحو المشاريع الرياضية [3].

- وهدفت دراسة (**هناء السيد، وآخرين**، 2015) حول معالجة الصحف المصرية لقضية خصخصة التعليم العالي في مصر، إلى معرفة كيف عالجت الصحف المصرية قضية خصخصة التعليم العالي، من خلال دراسة وصفية تحليلية تعتمد على منهج المسح والأسلوب المقارن، مستخدمة استمارة تحليل المضمون، فيما تمثلت عينة الدراسة في الصحف (الجمهورية، الأهالي، المصري، اليوم) في الفترة من 2010 وحتى 2013م، وأظهرت نتائج الدراسة تباين صحف الدراسة في معالجتها لصيغ خصخصة التعليم العالي، فيما غلبت المعالجة الخبرية على معالجات صحف الدراسة [4].

- **وسعت دراسة** (Ciara Graham and Henry Silke, 2017) إلى الوقوف على تأطير الصحف المطبوعة لبرنامج الخصخصة في أيرلندا، واعتمدت الدراسة على منهج المسح؛ وذلك بتحليل عينة قوامها 237 من المواد الصحفية المنشورة عن برنامج الخصخصة في عدد من الصحف اليومية والطبعات الأسبوعية في أيرلندا، وذلك خلال الفترة من 1 مارس إلى 30 يونيو 2016. وتوصلت الدراسة إلى أن التغطية الصحفية جاءت لصالح برنامج الخصخصة؛ حيث غلبت التغطية الإيجابية على الموضوعات الصحفية المتعلقة بالخصخصة، كما أظهرت الدراسة أن الإطار التنافسي كان المهيمن على أطر تغطية برنامج الخصخصة [5].

التعليق على الدراسات السابقة، وأوجه الإفادة منها:

- بحسب تقصي الباحث؛ تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الأولى التي تتناول معالجة الصحف السعودية لبرنامج التخصيص، على اعتبار أنه برنامج وطني حديث تم الإعلان عنه في ضوء رؤية المملكة 2030، هذا بالإضافة إلى قلة الدراسات العربية والعالمية التي تتناول علاقة الإعلام بالخصخصة بشكل مباشر.
- اتفقت معظم الدراسات السابقة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، أو المسحي، إضافة إلى استخدام أدوات: الاستبانة والمقابلات والملاحظة المباشرة؛ لرصد تأثير برامج الخصخصة بالأداء، وعلاقة وسائل الإعلام ببرامج الخصخصة.
- تعددت أهداف الدراسات السابقة ما بين دراسة بناء الخطاب الصحفي المتعلق بقضايا الخصخصة، ودراسة وسائل الإعلام وحملات الخصخصة، ودور وسائل الإعلام في تنمية مشاركة القطاع الخاص في المجالات المختلفة.

- كما أوضحت الدراسات السابقة أن وسائل الإعلام كانت مصدراً مهماً في عملية نشر المعلومات حول برامج الخصخصة، وأسهمت في خلق وعي لدى الجمهور بدرجة أعلى من المستوى المتوسط، كما استطاعت وسائل الإعلام التأثير على اتجاهات وسلوك الجمهور نحو الخصخصة، وأن وسائل الإعلام تؤدي دوراً محورياً في عملية تنمية مشاركة القطاع الخاص من خلال أدوارها المتعددة.
- وفيما يتعلق بأوجه الإفادة من عرض الدراسات السابقة، فتتمثل في بلورة مشكلة الدراسة بشكل يمكّن من التعرف على اتجاهات رجال الأعمال عينة الدراسة نحو معالجة الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص؛ بالإضافة إلى صياغة الفروض الخاصة بالدراسة، وتحديد بعض الجوانب التي أغفلتها الدراسات السابقة والبحث فيها.

سابعاً: الإطار النظري للدراسة:

يعتمد الباحث في دراسته الحالية على "**نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام**"؛ باعتبارها إطاراً نظرياً ملائماً لهذه الدراسة في بنائها النظري وتطوير فروضها، نظراً لطبيعة القضية التي تبحثها، ودرجة الغموض التي قد تكتنف المعلومات المتوفرة حولها، والتأثيرات المعرفية التي تتوقعها عينة الدراسة نتيجة اعتمادهم على الصحف الورقية حول برنامج التخصيص.

- **نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام:**

تعد هذه النظرية جزءاً من مدخل الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام والنظم الاجتماعية، ففي عام 1976م، قدم كل من ساندرا بول – روكيتش وملفين ديفلور أول إطار لنموذج تأثيرات الاعتماد على وسائل الإعلام، وتفترض النظرية أن الأفراد يعتمدون على وسائل الإعلام باعتبارها مصدراً من مصادر تحقيق أهدافهم، وأن هناك حالات يتزايد فيها اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام لتلبية أهدافهم المعرفية.

وتحدد هذه النظرية التأثيرات الناتجة عن الاعتماد على وسائل الإعلام فيما يلي [6]:

1. التأثيرات المعرفية: Cognitive Effects والتي تتمثل فيما يلي:

- تجاوز مشكلة الغموض Ambiguity: ويحدث الغموض عندما يكون هناك نقص أو تضارب في المعلومات المقدمة من وسائل الإعلام وبخاصة في الأحداث غير المتوقعة، مثل الكوارث، حيث تقدم وسائل الإعلام المعلومات غير مكتملة، ويعرف الجمهور بوقوع

الحدث، لكنهم لا يعرفون ماذا يعني؟ ولا كيف يفسرونه؟ ويتم إزالة الغموض بما تقدمه وسائل الإعلام من معلومات.

- تشكيل الاتجاهات Attitude Formation: حيث تسهم وسائل الإعلام في تكوين اتجاهات الجمهور نحو القضايا والأحداث، مثل: الأزمات المجتمعية، والمشكلات البيئية، وغير ذلك، وتؤدي العمليات الانتقائية دوراً مهماً في تشكيل الاتجاهات.
- ترتيب الأولويات Agenda-Setting: فتقوم وسائل الإعلام بدورٍ في ترتيب أجندة الجمهور نحو الموضوعات والقضايا والأحداث المطروحة.
- اتساع المعتقدات Enlargement: حينما يعتمد الأفراد على وسائل الإعلام تزيد معتقداتهم ومعارفهم عن الناس والأماكن وغيرهم، ويتم تنظيم هذه المعتقدات في عدة فئات.
- القيم: تقوم وسائل الإعلام بدور كبير في توضيح القيم، مثل: الأمانة، المساواة... وغيرها.

2. التأثيرات الوجدانية Affective effects: تشير التأثيرات الوجدانية إلى المشاعر والعواطف، التي ترتبط بالحب والكراهية، وتتمثل التأثيرات الوجدانية فيما يلي:

- الفتور العاطفي أو الحساسية Desensitization: هناك فرض يرى أن كثرة التعرض لموضوعات العنف في وسائل الإعلام يقلل من الرغبة في مساعدة الآخرين.
- الخوف والقلق Fear And Anxiety: على سبيل المثال، ربما يؤدي التعرض الكثيف للدراما التي تصور العنف في مدينة ما، إلى خوف الناس وقلقهم من الإقامة في هذه المدينة.
- التأثير الأخلاقي والاغتراب Morale And Alienation: في المجتمعات التي تقوم وسائل الإعلام فيها بأدوار اتصال رئيسة، فإنها تؤثر في المستوى الأخلاقي والاغتراب لدى أفراد المجتمع.

3. التأثيرات السلوكية Behavioral Effects: وهي الناتج النهائي للتأثيرات المعرفية والوجدانية، ومن بين التأثيرات السلوكية العديدة لوسائل الإعلام ركز "ديفلير" على التنشيط Activation، وعدم التنشيط Deactivation، والتنشيط يعني: قيام الفرد بعمل ما نتيجة التعرض للوسيلة الإعلامية.

وتعد نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام إطاراً نظرياً ملائماً لهذه الدراسة للأسباب التالية:

- تساعد على اختبار مدى اعتماد رجال الأعمال السعوديين عينة الدراسة على الصحف الورقية في الحصول على المعلومات حول برنامج التخصيص، والأهداف الناتجة عن هذا الاعتماد والمتمثلة في (الفهم، والتوجيه)؛ ومن ثمَّ اتجاهاتهم نحو معالجة الصحف لهذه القضية.
- تساعد على اختبار مدى اعتماد رجال الأعمال السعوديين عينة الدراسة على الصحف الورقية في الحصول على المعلومات حول برنامج التخصيص، والتأثيرات الناتجة عن هذا الاعتماد سواء كانت (معرفية، أو وجدانية، أو سلوكية)؛ ومن ثمَّ اتجاهاتهم نحو معالجة الصحف لهذه القضية.
- تُحاول هذه النظرية اختبار العلاقة بين عرض وتناول ومعالجة الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص، ومتغير اتجاهات رجال الأعمال السعوديين عينة الدراسة نحو هذه المعالجة، وذلك للتعرف على: متى ولماذا وإلى أي حد يعتمد رجال الأعمال السعوديين على الصحف الورقية في الحصول على معلومات حول برنامج التخصيص؟ وما أهداف هذا الاعتماد؟ وما التأثيرات الناتجة عنه؟ وهل يتعلق هذا الاعتماد بمدى ثقتهم في الصحف الورقية؟ وتأثير ذلك على اتجاهاتهم نحو معالجة الصحف لهذه الموضوعات؟ ولهذا تعد هذه النظرية مناسبة لأنها تتضمن توصيفاً دقيقاً لدوافع الاعتماد وتأثيراته المختلفة.
- أصبحت دراسة تأثيرات وسائل الإعلام على المعارف والاتجاهات والسلوكيات المختلفة لأفراد الجمهور الأساس الأكثر استخداماً والأكثر تركيزاً عليه في أبحاث الاتصال الجماهيري، والكثير من هذه الأبحاث تعترف بتأثيرات الاعتماد على وسائل الإعلام [7].
- يُشكل مستوى الثقة في الصحف الورقية، وموضوعيتها في المعالجة فرصة مهمّة تدفع الأفراد للاعتماد عليها ومتابعتها للحصول على المعلومات المختلفة.

ثامناً: الإطار المعرفي للدراسة:

ينطلق الإطار النظري للدراسة من مجالات التخصيص بوجه عام، ودور الصحافة بوجه خاص في مواكبة هذا الملف الحيوي، وذلك على النحو التالي:

1. **مفهوم الخصخصة:**

الخصخصة أو التخصيص Privatization في اللغة عكس التأميم أو التعميم Nationalization، وأصل الخصخصة يعود للفعل (خصص)، أي خصه أو اختصه بالشيء، واختص بالشيء انفرد به، والخاصة ضد العامة [8].

ويشير مفهوم الخصخصة اصطلاحًا إلى انتقال الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، حيث يعرفها جوننس وريبر GoNenc & Rehber (2007) بأنها: انتقال الملكية من مشاريع القطاع العام إلى القطاع الخاص، أي بيع كل أو جزء من الشركات والمشاريع المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص [9].

كما يشير مفهوم الخصخصة إلى تحويل ملكية وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، إلى جانب تنشيط وتوسيع نطاق المنافسة في إنتاج وتسويق السلع والخدمات؛ لتحقيق خفض التكلفة التي يتحملها المستفيد، بالإضافة إلى خفض القيود البيروقراطية على حركة القطاع الخاص إلى أدنى حد ممكن؛ بشكل يوفر تنظيم العلاقات وضبط معايير جودة الأداء لإدارة الاقتصاد بدرجة أعلى من الكفاءة والفاعلية [10].

وتشير لجنة الحوكمة والتنبؤ والمسألة في ولاية إيلينوي الأمريكية في تقريرها الصادر في أكتوبر 2006، إلى أن الخصخصة هي عملية نقل الملكية من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، أو نقل إدارة خدمة أو نشاط من الحكومة إلى القطاع الخاص، وبأن للخصخصة أنواعًا متعددة، تشمل: الخصخصة الكاملة، أو الخصخصة الجزئية من خلال العقود ومنح الامتيازات والمنافسة المفتوحة، وقد حدثت الخصخصة على عدة مستويات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بهدف تحسين الطريقة التي تؤدي بها الحكومة واجباتها، خاصة فيما يتعلق بمشاريع تحسين البنية التحتية، حيث قامت الحكومة بنقل مسؤوليات التصميم والبناء والتشغيل والصيانة إلى القطاع الخاص؛ بناءً على الاعتقاد بأن القطاع الخاص يمكنه تلبية هذه الاحتياجات بكفاءة أكبر مما تستطيع الحكومة، وكما قامت الحكومة أيضًا بتأجير أو بيع أصول حكومية قائمة، مثل الطرق مدفوعة الرسوم أو سندات القروض مقابل مدفوعات نقدية المقدمة، وتستخدم هذه الأموال في مشاريع جديدة أو لتلبية الاحتياجات الحكومية الأخرى، ومن الخدمات التي تم خصخصتها في أمريكا خدمات تشغيل المطارات، وصيانة المركبات، ومرافق المياه والصرف الصحي، وجمع النفايات والتخلص منها، وكما حدثت الخصخصة في أمريكا

وبشكل متكرر وعلى جميع مستويات القطاعات الحكومية، أيضًا انتقلت الخصخصة إلى خارج أمريكا [11].

ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة فإن الخصخصة تعني التحول إلى اقتصاد السوق، وتشترط الخطوات التالية لتحقيق ذلك:

(1) وضع سياسات تدعم اقتصاد السوق ومؤسساته، مثل (غرفة تجارية/ صناعية، اتحادات، وغيرها).

(2) تخفيف قيود الأنظمة واللوائح المعنية بالشأن الاقتصادي.

(3) تنمية القطاع الخاص وتأمين الخدمات المالية والتشريعية التي تحتاج إليها.

(4) خصخصة القطاع العام.

وبشكل عام فإن الخصخصة من منظور شامل، هي: انتقال ملكية الوحدات الإنتاجية السلعية والخدمية من الحكومة (الخاضعة للنشاط العام) إلى أشخاص معنويين (القطاع الخاص)، جزئيًّا أو كليًّا مرة واحدة أو على مراحل بأساليب مباشرة أو غير مباشرة، وفي إطار مخطط مجرد من المؤثرات التصادفية، ومدعما بظروف تمهيدية ويؤول إلى إعادة هيكلة الوحدات المعنية أولًا، وثم إلى تغيير قوى الإنتاج وعلاقته وزيادة ربطها بآليات السوق، ووفقًا للتعريفات السابقة يمكن إبراز بعض سمات عملية الخصخصة فيما يلي:

(1) الخصخصة ذات اتجاه عام في التغيير وإن ركزت مباشرة وبشكل محدد على منشآت معينة.

(2) تؤثر الخصخصة على مسار كفاءة أداء المنشآت المحولة، ويمتد تأثيرها إلى المنشآت الأخرى ذات النشاطات والسلوكيات الاقتصادية المرتبطة بعلاقات متباينة معها.

(3) تعد الخصخصة تصحيحًا أو إصلاحًا لمسار اقتصادي ثبت عدم جدواه.

(4) الخصخصة ليست مجالًا لتطبيق تجربة معينة والتحقق من جدواها أو عدمه، بل لا بد أن تكون قائمة على التخطيط المسبق والمعتمد على قاعدة واسعة نسبيًّا؛ لصنع القرارات الخاصة بالتحول نحو القطاع الخاص والإصلاح الاقتصادي.

(5) ليس من الضرورة أن تتحقق الخصخصة دفعة واحدة، بل يمكن أن تكون على مراحل بالتدريج.

(6) ينبغي أن تركز الخصخصة على هدف نهائي واحد وهو رفع كفاءة الأداء الاقتصادي.

(7) لا تشمل الخصخصة كل مؤسسات الدولة، وإنما تلك المؤسسات التي تعاني من ضعف في كفاءة أدائها، أو التي يمكن أن ينشأ عنها فرص استثمار حقيقية تسهم في زيادة مستوى التنمية الاقتصادية [12].

2. **نشأة الخصخصة:**

ترجع فكرة تطبيق الخصخصة التي تهدف إلى نمط الإنتاج الخاص إلى العالم العربي ابن خلدون، عندما تحدَّث في مقدمته عن أهمية إشراك القطاع الخاص في الإنتاج عام 1377م أي قبل أكثر من 600 عام، أما تطبيق الخصخصة في الواقع فيرجع تاريخ أول عملية للخصخصة في العالم إلى سماح بلدية نيويورك لشركة خاصة بأن تقوم بأعمال نظافة شوارع المدينة عام 1676م، وعلى مستوى استخدام الخصخصة كسياسة اقتصادية أو وسيلة عملية لإحداث تحول مبرمج في اقتصاديات الدول فقد بدأ في سبعينات القرن العشرين، حيث ظهرت الموجة الأولى للخصخصة في عهد مارجريت تاتشر Thatcher في بريطانيا في الفترة ما بين 1979-1982م، والتي استطاعت أن تمضي في تطبيق سياساتها الاقتصادية بإرادة قوية رغم المعارضة العمالية لها، وكانت الخصخصة أحد الأدوات المهمة التي استخدمتها ضمن إطار فكري وفلسفي يتبنى أفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الداعين إلى اقتصاد السوق، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بالدور الأساسي في الانفتاح الاقتصادي [13].

وكانت الأهداف الرئيسة للخصخصة- كما ذكرتها حكومة تاتشر- ذات طبيعة اقتصادية، تتضمن تعزيز الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات المستهدفة، وتقوية حدة المنافسة في السوق البريطانية، والحصول على إيرادات إضافية من خلال بيع الأصول العامة؛ ونظراً لأن الشركات الخاصة تتفوق على المؤسسات العامة ليس فقط من حيث الكفاءة، بل أيضاً من حيث الاعتماد وجودة الخدمات، وكان الهدف الأكثر وضوحاً آنذاك هو ترويج المنافسة بين الشركات البريطانية، وخلق استقلالية أكبر وفعالية أعلى للقوى العاملة، وتوريد إيرادات إضافية للخزينة العامة، والتخلص من عبء تقديم الإعانات للشركات التي كانت تمر بمرحلة انهيار اقتصادي [14].

وكان لهذه التجربة الرائدة الكثير من الآثار التي حولت بريطانيا من دولة الرجل الأوروبي المريض إلى الدولة التي استعادت الحياة مجدداً، وقد شملت الخصخصة خلال ترأس مرجريت تاتشر لرئاسة الحكومة المجالات التالية:

أ/ بيع سبعة مطارات حكومية إلى القطاع الخاص، وقد اشترك أكثر من 2 مليون بريطاني في شراء ما يقارب 1.4 مليار سهم من شركات المطارات.
ب/ بيع حوالي مليون وحدة سكنية حكومية إلى سكانها وبأسعار أقل من أسعار السوق، وتحولت تلك المساكن من مساكن تعاني الإهمال إلى مساكن جميلة ونظيفة.
ج/ بيع كُبريات شركات الاتصال مثل (تليكوم) إلى القطاع الخاص وبطريقة الأسهم، فتحسن مستوى الخدمات فيها، إضافة إلى انخفاض أسعار خدماتها.
د/ ارتفع عدد العوائل التي تملك أسهم جراء بيع المنشآت الحكومية من 2 مليون إلى 12 مليون عائلة [15].

وتلا ذلك خصخصة العديد من المؤسسات العامة البريطانية، خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات ومطلع عقد التسعينات، والتي بلغ عددها 46 شركة؛ من أبرزها شركة الغاز وشركة "جاجوار" لصناعة السيارات، وشركة الصلب، وشركة توزيع المياه، وشركة الكهرباء، وقدرت حصيلة عوائد الخصخصة في بريطانيا بحوالي 37 مليار جنيه استرليني (خلال الفترة من 1979-1991م)، وارتفعت نسبة حاملي الأسهم من المواطنين لتصل إلى 23٪ عام 1992م، وقد انتشرت الخصخصة بعد التجربة البريطانية لتشمل العديد من الدول الغربية والشرقية؛ حيث اتجهت حكومة المكسيك نحو تطبيق الخصخصة ضمن إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته أعقاب أزمة المديونية الحادة التي تعرض لها الاقتصاد المكسيكي عام 1982م، كما شرعت بولندا بخصخصة شركات تجارة الجملة والتجزئة والمنشآت الصغيرة، ثم امتدت عملية الخصخصة في بولندا نحو الشركات الكبيرة في قطاعات الاتصالات والسكك الحديدية والمناجم والصناعات العسكرية عام 1995م، وفي الدول العربية تبنت مصر سياسة الخصخصة باعتبارها إحدى سياسات الإصلاح الاقتصادي الذي تم تبنيه بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين عام 1990م، وذلك لمواجهة صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد المصري في تلك الفترة، حيث قامت الحكومة المصرية بوقف الدعم المالي لشركات القطاع العام، وتم خصخصة العديد من الشركات التي تم توزيعها على 27 شركة قابضة، وتم تقليصها لاحقًا إلى 14 شركة قابضة، وتميز برنامج الخصخصة في مصر بالبطء في التنفيذ حتى عام 1996م، حيث شهد البرنامج تسارعًا في التنفيذ إلى عام 1999م، ثم عاد ليشهد تراجعًا في التنفيذ نتيجة صعوبة الأوضاع الاقتصادية خلال السنوات اللاحقة، وقد بلغ عدد الشركات المصرية التي تم خصخصتها نحو 189 شركة حتى يونيه 2002م. وكان من أبرزها شركة الأسمنت [16].

أما في السعودية لم تكن سياسة الخصخصة نتيجة لضغوط خارجة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، ولكن وبالتزامن مع ما نص عليه قرار مجلس الوزراء عام 1970 أُعدت استراتيجية الخصخصة في المملكة العربية السعودية؛ للاستمرار في زيادة حصة القطاع الخاص، وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني باتباع أفضل الوسائل المتاحة، بما في ذلك تحويل بعض أنواع النشاط الاقتصادي، وتمكينه من القيام بدوره في الاستثمار والتمويل وفقًا لخطة التنمية الوطنية [17].

وقد زاد اهتمام المملكة العربية السعودية بالخصخصة بدرجة كبيرة بعد إطلاق رؤية 2030، حيث تعتبر الخصخصة أحد برامج تحقيق رؤية 2030، ويعزز برنامج "التخصيص" دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية أمامه، مما يحسّن جودة الخدمات بشكل عام ويقلل تكاليفها على الحكومة، مع الأخذ في عين الاعتبار مصلحة المواطن، ويعيد تركيز الحكومة على الدور التشريعي والتنظيمي المناط بها المتوافق مع توجه رؤية 2030، كما يسهم البرنامج في تعزيز جذب المستثمر الأجنبي المباشر، وتحسين موازنة المدفوعات وفقًا لما أشارت إليه وثيقة برنامج التخصيص، ويتضمن نطاق برنامج التخصيص ثلاث ركائز أساسية، هي:

- إرساء الأسس (القانونية والتنظيمية) من خلال: تطوير الأطر التشريعية العامة للتخصيص، وتطوير الأطر التشريعية في القطاعات المستهدفة بالتخصيص.
- إرساء الأسس المؤسساتية، بما يسهم في وجود كيانات قادرة على تنفيذ التخصيص بالطريقة والآلية التي تحفظ مصالح الحكومة، وتضمن عدالة العملية للمشاركين من القطاع الخاص.
- توجيه مبادرات البرنامج الرئيسة: من خلال المشاركة في اللجان الإشرافية للتخصيص من خلال المركز الوطني للتخصيص، ومراجعة الاستراتيجيات الخاصة بكل قطاع، ومراقبة مدى التقدم المحرز في التنفيذ.

وتتم إدارة برنامج التخصيص من خلال المركز الوطني للتخصيص، ويضم المركز برنامج تحقيق الرؤية، ويدعم اللجان الإشرافية للتخصيص وفرق العمل في تنفيذ جهود التخصيص؛ من خلال تقديم الخبرات في إجراءات العمل والمسائل القانونية والرقابية والفنية، وتشمل مسؤولياته صنع السياسات من خلال تطوير الأطر التنظيمية العامة للتخصيص، ووضع قواعد وإجراءات اللجان الإشرافية للتخصيص، ومراجعة الإطار

التنظيمي للقطاع، والمراقبة وإعداد التقارير ومراجعة فرص التخصيص والشراكة والتحقق من صحتها، ودعم التنفيذ وتقديم معلومات الاتصال كافة الخاصة بعملية التخصيص للمستثمرين وإجراء التحليلات، وإغلاق المفاوضات والصفقات، وإعداد خطة تواصل استراتيجية؛ بما يضمن اتصالًا متسقًا بين المركز واللجان الإشرافية [18].

3. **أسباب الخصخصة:**

إذا ما نظرنا إلى طبيعة الخصخصة، وتجارب العديد من الدول في هذا المجال سنجد بأن الخصخصة لم تكن مجرد تغيير عادي في نقل الملكية وطرق التشغيل للشركات والمؤسسات؛ وإنما هناك أسباب دفعت الحكومات للتحول إلى عملية الخصخصة، إذ يمكن أن تكون الرغبة في خلق فرص استثمارية جديدة أحد أسباب التوجه نحو الخصخصة؛ مما يزيد بالتالي من مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، هذا بالإضافة إلى تحويل الدور الحكومي إلى دور مراقب ومشرّع؛ مما يعزز بالتالي من فرص تحسين جودة الخدمة، وتطوير الأداء، كما أنه قد تكون محدودية الخبرة داخل الوحدة الحكومية سببًا أساسيًّا للخصخصة، وبشكل عام، فإن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالقطاع العام والحكومات إلى التوجه نحو الخصخصة، وأبرز هذه الأسباب:

(1) رفع كفاءة الإنفاق (Cost Reduction): في الغالب يكون مقدمو الخدمات في القطاع الخاص قادرين على تقديم نفس الخدمات التي يقدمها القطاع العام، ولكن بتكلفة أقل، حيث لا يخضع متعهدو الخدمات في القطاع الخاص لنفس القيود المفروضة على نظام الخدمة المدنية والموظفين العموميين، كما يتمتع القطاع الخاص بمرونة أكبر في مهام الموظفين، ونظام التعويضات، حيث يمكن للقطاع الخاص زيادة المرتبات والأجور وفقًا للكفاءة والإنجاز، وهذا نادرًا ما يحصل في الوظيفة العامة.

(2) نقل المخاطر (Risk Transfer): غالبًا ما ترغب الحكومات في نقل أخطار بعض المشاريع إلى القطاع الخاص، من خلال التعاقد على تقديم بعض الخدمات، ويقوم القطاع العام بتبادل المخاطر المرتبطة بهذه الخدمات مقابل مبالغ نقدية، وفي هذه المعاملات يحصل القطاع الخاص على المكافآت النقدية مقابل القيام بهذه الخدمات، ولكنه يتحمل أيضًا أخطار معينة مثل أخطار تمويل رأس المال، وأخطار تكلفة بعض الخدمات أكثر من المتفق عليه، أو أخطار إنجاز الخدمة خلال مدة أطول من المدة المتفق عليها.

(3) الحصول على مصدر للإيرادات (Source of Revenue): يمكن للحكومات الحصول على مصادر جديدة للإيرادات من خلال بيع أو تأجير الأصول العامة، ويمكن استخدام هذه الإيرادات الجديدة لسداد الديون أو تمويل مشروعات جديدة أو تلبية احتياجات الميزانية.

(4) جودة الخدمة (Quality of Service): يمكن أن تكون جودة الخدمة المقدمة سببًا لخصخصة خدمة ما، حيث تبحث الحكومات عن مستوى أعلى من الخدمة التي لا تستطيع إنجازها بنفسها؛ إذ أن القطاع الخاص يمكنه تلبية مستوى الخدمات المطلوبة بجودة أعلى دون رفع التكلفة.

(5) الخبرة (Expertise): قد لا يتوفر لدى الحكومات الموظفين المؤهلين لإنجاز بعض المشاريع، خصوصًا عندما يتطلب الحصول على مثل هؤلاء الموظفين تقديم رواتب عالية لا يمكن للقطاع العام تحملها لفترات طويلة، بالتالي يلجأ القطاع العام للتعاقد مع الخبرات الخارجية (شركات أو وكالات) لإنجاز هذه المشاريع؛ ما يجعل بعض الحكومات تلجأ إلى خصخصة مثل هذه القطاعات للشركات الخاصة ذات الخبرة.

(6) المرونة (Flexibility): يمتلك القطاع الخاص مرونة أكبر في جذب والتعاقد مع موظفين لإنجاز مشاريع موسمية، بعكس القطاع العام الذي لا يستطيع فعل ذلك بسهولة.

(7) التوقيت (Timeliness): قد لا يتوفر لدى الحكومات أحيانًا القدرة على إنجاز المشروع خلال فترة زمنية محددة؛ إما لنقص الكادر أو لارتباطها بمشاريع أخرى، وبالتالي يمكن أن يكون لدى القطاع الخاص القدرة الأكبر على إنجاز المشروع في الزمن المحدد [19].

4. طرق الخصخصة ومناهجها:

ارتبط مفهوم الخصخصة عند شريحة واسعة من المجتمع بقيام الدولة بتحويل أصولها في المنشآت الإنتاجية والخدمية إلى القطاع الخاص، وتخليها عن الالتزامات المترتبة عنها تجاهها والحقوق المترتبة لها منها، وفي واقع الحال هذا صحيح، لكن الخصخصة لا تعني بالضرورة تخلي الدولة تخليًا كاملًا عن ملكيتها الأصول في نشاط أو منشأة معينة، إذ يمكن أن تتخلى الدولة جزئيًا عن ملكيتها، ويمكن أن تخصخص الأصول العامة بطرق وأساليب أخرى، ونستعرض من هذه الطرق ما يلي:

- التخلي عن الملكية (Divestiture): ويعني هذا الأسلوب قيام الحكومة ببيع كامل الأصول التي يملكها القطاع العام أو جانب منها إلى القطاع الخاص، ولهذا النوع من الخصخصة أساليب متنوعة، إذ في الإمكان تخلي الدولة عن أصولها في المنشآت الحكومية، من خلال البيع المباشر للمستثمرين في القطاع الخاص، أو من خلال بيع الأسهم في الأسواق المالية، أو البيع لصالح مديري وعمال المنشأة، أو من خلال ما يعرف بنظام القسائم؛ حيث تقوم الدولة بتوزيع قسائم أو كوبونات بالتساوي على المواطنين وتمنحهم بموجبها الحقوق في الحصول على أسهم المنشأة المراد خصخصتها بالمجان أو مقابل أثمان مخفضة أو محددة.

- إبرام عقود الامتياز Franchise or Concession Agreements: أي قيام الحكومة بمنح حقوق محددة لمستثمر في القطاع الخاص دون غيره، لتوفير خدمة معينة وفق شروط ومدة متفق عليها، ويطبق هذا الأسلوب على أغلب مشاريع الخصخصة في البنى التحتية القائمة أو المرغوب في استحداثها.

- إبرام عقود التأجير Leasing Contracts: أي قيام الحكومة بتأجير إحدى المنشآت أو المشروعات التابعة لها إلى القطاع الخاص مقابل إيجار معين ووفق شروط ومدة متفق عليها، ويمثل أحد الأساليب المستحدثة لتأجير المطارات والجسور والطرق السريعة وغيرها من المرافق العامة، ويتحمل المستأجر المخاطر التجارية المترتبة عن الأنشطة المستأجرة، وهو ما يحفزه على تحسين أدائها وكفاءتها.

- إبرام عقود الإدارة Management Contracts: أي قيام الحكومة بإبرام عقود مباشرة مع القطاع الخاص لإدارة إحدى المنشآت العامة وفق شروط ومدة محددة، وعادة ما يتم اختيار شركات ومؤسسات لها باعٌ طويل في إدارة منشآت مشابهة، ويمنح هذا الأسلوب القطاع الخاص مسؤولية الإدارة، بينما يبقى القطاع العام مسؤولًا عن النفقات التشغيلية والاستثمارية للمنشأة، ويتم منح الجهة المتعاقد معها رسومًا معينة لقاء إدارتها للمنشأة، ودون أن تتحمل المخاطر التجارية التي قد تترتب عليها.

- إبرام عقود الخدمات Service Contracts: وهي صيغة مقاربة لصيغة عقود الإدارة، إلا أن دور القطاع الخاص في الإدارة والتشغيل محدود، ويقتصر على تقديم أو إدارة خدمة معينة تندرج ضمن الخدمات التي تقدمها المنشأة [20].

5. الخصخصة وعلاقتها بالكفاءة والأداء الاقتصادي:

على عكس عملية التأميم (nationalization) الذي تسعى من خلالها بعض الدول إلى سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية والاستراتيجية في البلد، تأتي عملية الخصخصة التي تتيح من خلاله الدولة نقل الملكية لبعض القطاعات والمنشآت والشركات جزئيًا أو كليًا إلى القطاع الخاص، ووفقًا للعديد من الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الخصخصة؛ فإن العديد من الحكومات والمشرّعين قد برروا عملية الخصخصة وفقًا لعدة أسباب تتعلق بدور الخصخصة في تعزيز الكفاءة والأداء الاقتصادي والربحية، ومن هذه الأسباب:

- تعزيز الكفاءة عن طريق تعزيز المنافسة؛ مما يسهم بالتالي في تحسين جودة الخدمات.
- الحصول على الموارد عن طريق الأسواق المالية وبيع جزء من أسهم الشركات.
- تخفيض العجز في الموازنة والدين العام.
- نقل عملية صنع القرار في أسواق السلع والخدمات من الدولة إلى القطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمار وخلق فرص واعدة جديدة.
- تحسين الأداء الوظيفي.

خصخصة الشركات واحدة من أهم القنوات لتحسين حوكمة الشركات التي تعتبر عنصرًا رئيسًا لتعزيز الكفاءة الاقتصادية وثقة المستثمر وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [21].

ومن منظور اقتصادي يرى العديد من المتخصصين والباحثين بأن الخصخصة تسهم في:

- انتعاش سوق المال من خلال توسيع قاعدة الملكية: حيث يعتبر اتساع قاعدة الملكية عاملًا مهمًا في تعزيز حركة السوق، وجعل المواطنين والموظفين الذين يمتلكون أسهمًا في الشركة يشعرون بأنهم يحصلون على ثمار نجاح الشركة؛ ما يدفعهم إلى زيادة إنتاجيتهم.
- تطوير أداء المشروعات: حيث تسهم الخصخصة في تطوير أداء المشروعات من خلال تحرير القيود وفتح مجال المنافسة، وفي حالة المشروعات التي لديها احتكار في

السوق تكون الخصخصة مصحوبة ببعض القوانين اللازمة؛ لرفع عنصر الكفاءة وتحسين ورفع مستوى الخدمة، وتكون الحكومة هي المنظم لهذه القوانين.

- تسهيل الانتقال لكافة الأسواق: يمكن النظر للخصخصة على أنها وسيلة لتسهيل الانتقال لكافة الأسواق، حيث يكون النشاط الاقتصادي متاحًا للقوى التنافسية، مع ضمان حرية الدخول والخروج للسوق.
- تؤدي الخصخصة إلى رفع مستوى الخدمة؛ نتيجة زيادة التنافسية والإدارة الكفؤة والمهارة العمالية، وهذا بدوره ينعكس بالرفاهية والنفع على المواطنين.
- تؤدي الخصخصة إلى مزيد من الحرية في العمل والمنافسة في ظل بيئة اقتصادية أكثر ملائمة، وتعيد تنظيم العمالة، وتدريبها، وتوفير فرص عمل جديدة؛ بما يسهم في رفع كفاءة الاقتصاد.
- تسهم الخصخصة في عملية تحسين الأجور وزيادة الحوافز، التي من شأنها أن تعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية [22].

6. دور الصحافة في دعم عمليات الخصخصة:

تؤدي وسائل الإعلام دورًا مهمًا في شرح وتوضيح وتفسير الكثير من القرارات والتحولات المهمة، كما أنها تسهم بشكل أو بآخر في تعزيز الصورة الإيجابية لهذه القرارات والتحولات الجديدة لدى الجمهور المتلقي؛ وعليه فإنه كلما كان هنالك طرحًا إعلاميًا متزنًا قائمًا على التحليل المنطقي والحجج والبراهين المقنعة، بالإضافة إلى الأرقام والإحصاءات المُحفّزة؛ كلما كان هذا الطرح الإعلامي أكثر إقناعًا وتأثيرًا، وهو الأمر الذي تبرز أهميته في طرق وأساليب تناول وسائل الإعلام لبرامج التخصيص وعمليات الخصخصة المنبثقة منها؛ نظرًا لأهمية هذه المعالجة في تحليل وشرح الفرص الاستثمارية الجديدة المنبثقة من عمليات الخصخصة هذه.

وبالحديث تحديدًا عن دور الصحافة بشكل عام في دعم عمليات الخصخصة، فإن هذا الدور يرتكز بشكل أو بآخر على التعريف أولًا ببرامج الخصخصة، وأهدافها، وأساليبها، هذا بالإضافة إلى شرح أثر عمليات الخصخصة على الاقتصاد الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الكتابة عن نماذج عالمية ومحلية كانت قد تمت في هذا السياق.

كما أن دور الصحافة في دعم عمليات الخصخصة لا يقتصر فقط على التعريف ببرامج الخصخصة، وآثارها، والنماذج المشابهة، بل إن هذا الدور يصل إلى الحديث عن الفرص

الاستثمارية التي تتيحها عمليات الخصخصة؛ بما يساعد رجال الأعمال، والمستثمرين المحليين والعالميين، على الوقوف على الفرص الاستثمارية الناتجة عن عمليات الخصخصة، الأمر الذي يسهم في اتخاذهم لقرارات استثمارية قد تدعم من نجاح عمليات الخصخصة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن دور الصحافة في دعم عمليات الخصخصة، يرتكز أيضاً على إيضاح المعوقات والتحديات، خصوصاً تلك المعوقات التي تعترض رجال الأعمال، والمستثمرين، بما يسهم في معالجة بعض التحديات، ويفتح أفقًا أكبر لنجاح عمليات الخصخصة، ويزيد في الوقت ذاته من الدور الفاعل لبرامج الخصخصة في نمو الاقتصاد الوطني، وتنويعه، وحيويته.

تاسعا: المفاهيم والتعريفات الإجرائية للدراسة:

اتجاهات رجال الأعمال: يقصد الباحث باتجاهات رجال الأعمال: كل ما يتخذه رجال الأعمال عينة الدراسة من آراء، وقناعات معينة، تشكّل اتجاهاً بالنسبة لهم.

معالجة الصحف الورقية: الأسلوب أو الطريقة التي تتبعها الصحف الورقية في تناولها للأحداث أو القضايا أو الموضوعات المختلفة، وفق سياسة تحريرية وإخراجية معينة.

برنامج التخصيص: يعني مفهوم التخصيص بشكل عام في نقل ملكية الأصول من الحكومة إلى القطاع الخاص، أو إسناد تقديم خدمات حكومية معينة إلى القطاع الخاص، ويشمل ذلك عقود بيع الأصول بشكل كامل وجزئي، وعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفي هذه الدراسة يُقصد ببرنامج التخصيص؛ البرنامج الوطني المنبثق من رؤية المملكة 2030.

عاشرا: نوع الدراسة ومنهجها:

تُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التفسيرية التي تتجه إلى جمع البيانات والمعلومات والتعبير عنها كمًّا أو كيفًا أو بالاثنين معًا، بما يوضح خصائص الظاهرة وسماتها، وبذلك فإن هذه النوعية من الدراسات تتيح وجود بيانات قابلة للقياس الكمي، ومن ثم إمكانية التعميم والتنبؤ من خلال رصد وتحليل القضية عينة الدراسة. كما تستهدف تقدير مرات تكرار حدوث ظاهرة معينة ومدى ارتباطها بظاهرة أو مجموعة أخرى من الظواهر [23]، ومن خلال ذلك تسعى الدراسة إلى رصد ومعرفة اتجاهات

رجال الأعمال عينة الدراسة نحو معالجة الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص.

وتستعين الدراسة الحالية بمنهج المسح بالعينة لملائمته لموضوع الدراسة، وباعتباره جهداً علمياً منظماً؛ حيث يُعد أحد المناهج المستخدمة في الدراسات الوصفية، فهو أحد أنواع المناهج الذي يتم بواسطته استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة منهم بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها، وهذا المنهج يسهم في استقصاء الآراء وجمع الحقائق والبيانات عن الوضع الراهن للظاهرة المدروسة وتفسيرها وتحليلها [24].

وتم استخدام هذا المنهج في الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالظاهرة موضع الدراسة، وذلك من خلال: مسح عينة من رجال الأعمال، ممثلين لرجال الأعمال السعوديين المهتمين ببرنامج التخصيص كأحد برامج رؤية المملكة 2030؛ وذلك لمعرفة مدى تعرضهم لموضوعات برامج التخصيص في الصحف السعودية الورقية واتجاهاتهم نحو هذه المعالجة الصحفية.

حادي عشر: مجتمع وعينة الدراسة:

رجال الأعمال السعوديون المسجلون لدى الغرف التجارية والصناعية في المملكة العربية السعودية، حيث يعتبر تسجيلهم لدى الغرف التجارية والصناعية اعترافاً رسمياً بأنشطتهم التجارية والصناعية، وهو الأمر الذي يمثّل مجتمع الدراسة.

ونظراً لارتفاع عدد الغرف التجارية والصناعية في المملكة واتساع رقعتها الجغرافية، فإن عينة هذه الدراسة سترتكز في رجال الأعمال السعوديين المسجلين في قوائم الغرفة التجارية والصناعية في مدينة الرياض، حيث تعتبر غرفة الرياض التجارية والصناعية الأكبر بين مثيلاتها من الغرف التجارية والصناعية الأخرى، فيما اعتمد الباحث على عينة عشوائية، وتم إرسال استمارة الدراسة إليهم عبر الطرق الاتصالية المسجلة لدى الغرفة التجارية والصناعية في الرياض.

- **خصائص العينة:** تم تطبيق الدراسة على عينة 141 مبحوثًا، بعد استبعاد الاستمارات غير الصحيحة أثناء التطبيق، وهدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات رجال الأعمال السعوديين نحو معالجة الصحف الورقية لبرنامج التخصيص: دراسة مسحية على عينة من رجال الأعمال في منطقة الرياض.

جدول رقم (1) توصيف العينة

المتغيرات		التكرارات	النسبة المئوية
السن	أقل من 30عاماً	32	22.7
	من 30 إلى 45 عاماً	75	53.2
	من 46 إلى 60 عاماً	34	24.1
النوع	ذكر	112	79.4
	أنثى	29	20.6
المؤهل الدراسي	دون الجامعي.	23	16.3
	جامعي.	101	71.6
	بعد الجامعي	17	12.1
الخبرة التجارية/ الصناعية	أقل من 5 أعوام.	33	23.4
	من 5 أعوام وأقل من 10	37	26.2
	من 10 أعوام وأقل من 15	32	22.7
	أكثر من 15 عاماً	39	27.7
المجال الاستثماري	تجاري.	74	52.5
	صناعي.	21	14.9
	تجاري صناعي معاً.	24	17.0
	مجالات أخرى (كالزراعي، والصحي، والتعليمي، وغيرها...)	22	15.6

ولحساب ثبات المقاييس تم استخدام معاملات إحصائية للتأكد من صلاحية المقياس، من حيث الاتساق الداخلي والثبات، ولذلك تم حساب معامل Cronbach' Alpha ألفا كرونباخ الذي يستخدم لتحليل ثبات المقاييس Reliability Analysis بتقدير الاتساق الداخلي بين العبارات المكونة للمقياس عن طريق حساب متوسط الارتباطات بين عبارات المقياس، وقد بلغت قيمة معامل Cronbach' Alpha (*) الخاص بمقاييس الدراسة (0.806)؛ وهي قيمة مرتفعة لثبات المقياس وقبوله واستخدامه في هذه الدراسة.

ثانى عشر: أداة الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على صحيفة الاستبانة في ضوء تساؤلات الدراسة وأهدافها، وانطلاقًا من الإطار النظري ومفاهيم الدراسة، تم بناء استبانة يدون فيها المبحوثون إجاباتهم المرتبطة بمتغيرات البحث، والتي يتم توظيفها في أسئلة لجمع البيانات المطلوبة من مفردات العينة.

ثالث عشر: صدق وثبات المقاييس:

تم قياس الصدق من خلال الصدق الظاهري لاستمارة الاستبانة، من خلال عرض الاستمارة على مجموعة من الخبراء والمحكمين (*) وذلك للتأكد من مدى صلاحية الاستمارة للتطبيق، ومدى شمولية التساؤلات والفروض للموضوع بأبعاده ومتغيراته المختلفة، ومدى قدرة الاستمارة على تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فروضها. وقد أشار المحكمون بصلاحية الاستمارة للتطبيق في هذه الدراسة بعد عمل التعديلات التي أشاروا إليها.

وتم اختبار الثبات من خلال إعادة تطبيق الاستمارات المستخدمة Test Retest على عينة قوامها 14 مفردة بنسبة 10٪ من الحجم الفعلي للعينة، وذلك بعد مرور أسبوعين من التطبيق الأول لكل عينة، وتم حساب معامل الثبات الذي حقق نسبة ثبات عالية؛ مما يدل على دقة التصميم المنهجي للاستبانة التي قام الباحث بتطبيقها، وقابلية البيانات للتعميم.

ولحساب ثبات الاستبانة تم استخدام معاملات إحصائية للتأكد من صلاحية القياس، من حيث الاتساق الداخلي والثبات، ولذلك تم حساب معامل Cronbach' Alpha ألفا كرونباخ الذي يستخدم لتحليل ثبات المقاييس Reliability Analysis بتقدير الاتساق الداخلي بين العبارات المكونة للمقياس عن طريق حساب متوسط الارتباطات بين عبارات المقياس، وقد بلغت قيمة معامل Cronbach' Alpha * الخاص بمقاييس الدراسة (0.891)؛ وهي قيمة مرتفعة لثبات المقياس وقبوله واستخدامه في هذه الدراسة.

رابع عشر: المعالجة الإحصائية للبيانات:

بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة، تم إدخالها- بعد ترميزها- إلى الحاسب الآلي، ثم جرت معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" والمعروف باسم SPSS اختصاراً لـ: Statistical Package for the Social Sciences، وذلك باللجوء إلى المعاملات والاختبارات والمعالجات الإحصائية التالية:

1- التكرارات البسيطة والنسب المئوية.

2- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

3- اختبار كا2 لجداول الاقتران (Contingency-Tables Chi Square Test) لدراسة الدلالة الإحصائية للعلاقة بين متغيرين من المستوى الاسمي (Nominal).

4- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لدراسة شدة واتجاه العلاقة الارتباطية بين متغيرين من مستوى المسافة أو النسبة (Interval Or Ratio). وقد اعتبرت العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة المعامل أقل من 0.30، ومتوسطة ما بين 0.30-0.70، وقوية إذا زادت عن 0.70.

5- تحليل التباين ذو البُعد الواحد (Oneway Analysis of Variance) المعروف اختصاراً باسم ANOVA لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية لأكثر من مجموعتين من المبحوثين في أحد المتغيرات من نوع المسافة أو النسبة (Interval Or Ratio).

6- الاختبارات البعدية (Post Hoc Tests) بطريقة أقل فرق معنوي (LSD: Least Significance Difference) لمعرفة مصدر التباين وإجراء المقارنات الثنائية بين المجموعات التي يثبت ANOVA وجود فروق دالة إحصائيًا بينها.

خامس عشر: نتائج الدراسة:

البُعد الأول: الاعتماد على الصحف الورقية كمصدر للأخبار والمعلومات حول برنامج التخصيص.

1. مدى متابعة المبحوثين للأخبار حول القضايا المختلفة بالصحف الورقية:

جدول رقم (2)

مدى متابعة المبحوثين للأخبار حول القضايا المختلفة بالصحف الورقية وفقًا لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة / المدى	أقل من 5 أعوام		من 5 أعوام وأقل من 10		من 10 أعوام وأقل من 15		أكثر من 15 عامًا		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بدرجة كبيرة	9	27.3	0	0.0	4	12.5	8	20.5	21	14.9
بدرجة متوسطة	15	45.5	32	86.5	22	68.8	15	38.5	84	59.6
بدرجة ضعيفة	9	27.3	5	13.5	6	18.8	16	41.0	36	25.5
الإجمالي	33	100.0	37	100.0	32	100.0	39	100.0	141	100.0

قيمة كا^2= 25.205 درجة الحرية=6 مستوى المعنوية=0.000 الدلالة =0.001 معامل التوافق=0.389

يتضح من الجدول السابق: أن 14.9٪ من المبحوثين يتابعون الأخبار حول القضايا المختلفة بالصحف الورقية (بدرجة كبيرة)، بينما يتابعها 59.6٪ منهم (بدرجة متوسطة)، وأخيرًا يتابعها 25.5٪ (بدرجة ضعيفة).

وبحساب قيمة كا2 بلغت (25.205) عند درجة حرية = (6)، وهي قيمة دالة إحصائيًّا؛ ويعني ذلك وجود علاقة دالة إحصائيًّا بين سنوات خبرة المبحوثين (أقل من 5 أعوام، من 5 أعوام وأقل من 10 أعوام، من 10 أعوام وأقل من 15، أكثر من 15 عامًا) ومدى متابعة المبحوثين للأخبار حول القضايا المختلفة بالصحف الورقية عند مستوى ثقة 99.9٪.

ويرى الباحث أن اعتماد المبحوثين غالبًا بدرجة متوسطة على الصحف الورقية لمتابعة الأخبار حول مختلف القضايا، أمر طبيعي في ظل انتشار شبكات التواصل الاجتماعي من جهة، ووجود وسائل إعلام تقليدية ورقمية أخرى منافسة من جهة أخرى، إلا أن هذه النسبة تبرهن أيضًا أن رجال الأعمال (عينة الدراسة)- إلى حد ملحوظ- لم يتخلوا عن الصحف الورقية في متابعة مختلف القضايا؛ حيث جاءت متابعة هذه الأخبار عبر الصحف الورقية بدرجة كبيرة بنسبة 14.9٪، و59.6٪ بدرجة متوسطة، فيما بلغت

نسبة المتابعة بدرجة ضعيفة 25.5٪؛ مما يعني أن هناك متابعة تصل نسبتها إلى 74.5٪ ما بين (درجة كبيرة، ودرجة متوسطة).

2. درجة اعتماد المبحوثين على الصحف الورقية للتعرف على الأخبار الاقتصادية:

جدول رقم (3)

درجة اعتماد المبحوثين على الصحف الورقية للتعرف على الأخبار الاقتصادية وفقًا لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة / المدى	أقل من 5 أعوام		من 5 أعوام وأقل من 10		من 10 أعوام وأقل من 15		أكثر من 15 عامًا		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بدرجة كبيرة	4	12.1	0	0.0	4	12.5	8	20.5	16	11.3
بدرجة متوسطة	25	75.8	9	24.3	22	68.8	11	28.2	67	47.5
بدرجة ضعيفة	4	12.1	28	75.7	6	18.8	20	51.3	58	41.1
الإجمالي	33	100.0	37	100.0	32	100.0	39	100.0	141	100.0

قيمة كا^2=45.324 **درجة الحرية**=6 **مستوى المعنوية**=0.000 **الدلالة**=0.001 **معامل التوافق**=0.493

يتضح من الجدول السابق: أن 11.3٪ من المبحوثين يعتمدون على الصحف الورقية للتعرف على الأخبار الاقتصادية (بدرجة كبيرة)، بينما يعتمد 47.5٪ منهم (بدرجة متوسطة)، وأخيراً يعتمد 41.1٪ (بدرجة ضعيفة).

وبحساب قيمة كا2 بلغت (45.324) عند درجة حرية = (6)، وهي قيمة دالة إحصائيًّا؛ ويعني ذلك وجود علاقة دالة إحصائيًّا بين سنوات خبرة المبحوثين (أقل من 5 أعوام، من 5 أعوام وأقل من 10 أعوام، من 10 أعوام وأقل من 15، أكثر من 15 عامًا) ومدى متابعة المبحوثين للأخبار حول القضايا المختلفة بالصحف الورقية عند مستوى ثقة 99.9٪.

تتوافق هذه النسب إلى حد كبير مع ما جاءت به نتائج الجدول رقم (2)، إذ إن أكثر من نصف المبحوثين (عينة الدراسة) يعتمدون- إلى حد ملحوظ- على الصحف الورقية للتعرف على الأخبار الاقتصادية؛ سواءً أكان ذلك بدرجة متوسطة، أو بدرجة كبيرة، إذ تصل نسبة الاعتماد في ضوء ذلك إلى 58.9٪.

3. درجة اعتماد المبحوثين على الصحف الورقية للتعرف على الأخبار المتعلقة ببرنامج التخصيص:

جدول رقم (4) درجة اعتماد المبحوثين على الصحف الورقية للتعرف على الأخبار المتعلقة ببرنامج التخصيص وفقًا لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة / المدى	أقل من 5 أعوام		من 5 أعوام وأقل من 10		من 10 أعوام وأقل من 15		أكثر من 15 عامًا		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بدرجة كبيرة	8	24.2	0	0.0	4	12.5	8	20.5	20	14.2
بدرجة متوسطة	20	60.6	9	24.3	6	18.8	4	10.3	39	27.7
بدرجة ضعيفة	5	15.2	28	75.7	22	68.8	27	69.2	82	58.2
الإجمالي	33	100.0	37	100.0	32	100.0	39	100.0	141	100.0

قيمة كا^2=40.942 درجة الحرية=6 مستوى المعنوية=0.000 الدلالة=0.001 معامل التوافق= 0.474

يتضح من الجدول السابق: أن 14.2٪ من المبحوثين يعتمدون على الصحف الورقية للتعرف على الأخبار المتعلقة ببرنامج التخصيص (بدرجة كبيرة)، بينما يعتمد 27.7٪ منهم (بدرجة متوسطة)، وأخيرًا يعتمد 58.2٪ منهم عليها (بدرجة ضعيفة).

وبحساب قيمة كا2 بلغت (40.942) عند درجة حرية = (6)، وهي قيمة دالة إحصائيًّا؛ ويعني ذلك وجود علاقة دالة إحصائيًّا بين سنوات خبرة المبحوثين (أقل من 5 أعوام، من 5 أعوام وأقل من 10 أعوام، من 10 أعوام وأقل من 15، أكثر من 15 عامًا) ودرجة اعتماد المبحوثين على الصحف الورقية للتعرف على الأخبار المتعلقة ببرنامج التخصيص عند مستوى ثقة 99.9٪.

ويُرجع الباحث هذه النتيجة التي جاءت في صالح (بدرجة ضعيفة) إلى حالة عدم الرضا التي يشعر بها رجال الأعمال عينة الدراسة نحو طرق معالجة الصحف الورقية لموضوعات برنامج التخصيص، خصوصًا وأنه جاءت هذه النسبة في ظل متابعة ملحوظة إلى حد ما من قبل عينة الدراسة للصحف الورقية وما تنشره في مختلف القضايا وفقًا لجدول رقم (2)، كما أن جدول رقم (3) كشف عن أن عينة الدراسة يعتمدون نوعًا ما

على الصحف الورقية للتعرف على الأخبار الاقتصادية؛ إذ جاء ذلك بدرجة متوسطة بنسبة 47.5٪، وبدرجة كبيرة بنسبة 11.3٪.

4. ترتيب المبحوثين لأكثر الصحف الورقية التى يعتمدون عليها في متابعة أخبار برنامج التخصيص:

جدول رقم (5)

ترتيب المبحوثين لأكثر الصحف الورقية التى يعتمدون عليها في متابعة أخبار برنامج التخصيص

الترتيب / الصحف	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	الوزن المرجح	
										النقاط	مئوي
الرياض	774	192	70	30	20	48	0	0	0	1134	17
الاقتصادية	333	544	119	54	25	0	15	0	0	1090	17
الجزيرة	36	208	427	96	90	16	36	0	0	909	14
اليوم	45	0	84	480	130	36	27	0	0	802	12
الشرق الأوسط	81	176	140	96	90	224	0	0	0	807	12
عكاظ	36	40	175	30	235	204	12	0	0	732	11
الوطن	45	32	0	24	125	20	219	18	16	499	8
المدينة	45	0	28	0	0	16	27	176	31	323	5
مكة	0	32	0	0	25	0	75	52	81	265	4
مجموع الأوزان المرجحة ن=141	6561										

يتضح من الجدول السابق: أن ترتيب المبحوثين لأكثر الصحف الورقية التي يعتمدون عليها في متابعة أخبار برنامج التخصيص بيّنت أن صحيفتي (الرياض، والاقتصادية) قد جاءتا في مقدمة هذه الصحف بوزن مئوي 17٪ لكل منهما؛ ثم جاءت (صحيفة الجزيرة) بوزن مئوي 14٪، ويُرجع الباحث هذه النتيجة إلى أن عينة الدراسة هم من رجال الأعمال في منطقة الرياض، حيث تصدر صحيفتي "الرياض"، و"الجزيرة" من ذات المنطقة، كما أن تقدم صحيفة "الاقتصادية" في درجة الاعتماد يرجع إلى كونها صحيفة متخصصة بالشأن الاقتصادي، وهو الأمر الذي يتوافق مع اهتمامات عينة الدراسة.

5. مدى ثقة المبحوثين في المضامين الصحفية التى تتناول برنامج التخصيص بالصحف الورقية:

جدول رقم (6)
مدى ثقة المبحوثين في المضامين الصحفية التى تتناول برنامج التخصيص بالصحف الورقية وفقاً لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة / المدى	أقل من 5 أعوام		من 5 أعوام وأقل من 10		من 10 أعوام وأقل من 15		أكثر من 15 عاماً		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بدرجة كبيرة	5	15.2	0	0.0	4	12.5	4	10.3	13	9.2
بدرجة متوسطة	19	57.6	33	89.2	28	87.5	31	79.5	111	78.7
بدرجة ضعيفة	9	27.3	4	10.8	0	0.0	4	10.3	17	12.1
الإجمالي	33	100.0	37	100.0	32	100.0	39	100.0	141	100.0

قيمة كا^2=18.143 **درجة الحرية**=6 **مستوى المعنوية**=0.006 **الدلالة**=0.01 **معامل التوافق**=0.338

يتضح من الجدول السابق: أن 9.2٪ من المبحوثين يثقون في المضامين الصحفية التي تتناول برنامج التخصيص بالصحف السعودية الورقية (بدرجة كبيرة)، بينما يثق 78.7٪ منهم (بدرجة متوسطة)، وأخيراً يثق 12.1٪ (بدرجة ضعيفة). وبحساب قيمة كا2 بلغت (40.942) عند درجة حرية = (6)، وهي قيمة دالة إحصائياً، ويعني ذلك وجود علاقة دالة إحصائياً بين سنوات خبرة المبحوثين (أقل من 5 أعوام، من 5 أعوام وأقل من 10 أعوام، من 10 أعوام وأقل من 15، أكثر من 15 عاماً) ودرجة اعتماد المبحوثين على الصحف الورقية للتعرف على الأخبار المتعلقة ببرنامج التخصيص عند مستوى ثقة 99٪.

ويرى الباحث أن بلوغ نسبة موثوقية الصحف الورقية في تناولها لموضوعات برنامج التخصيص ما نسبته 78.8٪ (بدرجة متوسطة)، يعود إلى كونها صحفاً رسمية صادرة عن مؤسسات مرخص لها، إلا أن الباحث يرى أهمية أن تعمل الصحف الورقية على رفع مستوى الموثوقية من متوسط إلى كبير عبر المعالجة الصحفية التي يتطلع إليها رجال الأعمال (عينة الدراسة).

6. العوامل المؤثرة على اعتماد المبحوثين على الصحف الورقية في التعرف على برنامج التخصيص:

جدول رقم (7)

العوامل المؤثرة على اعتماد المبحوثين على الصحف الورقية في التعرف على برنامج التخصيص

الاستجابة / المتغيرات	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عوامل تتعلق بالفرص الاستثمارية واقتناصها.	8	5.7	4	2.8	129	91.5	2.86	0.487
عوامل تتعلق بمعرفة تطورات القطاعات الاقتصادية التي أستثمر بها.	8	5.7	10	7.1	123	87.2	2.82	0.516
عوامل تتعلق بمعرفة تطورات برنامج التخصيص ومستهدفاته.	8	5.7	36	25.5	97	68.8	2.63	0.591
عوامل تتعلق بالبيئة التشريعية والتنظيمية الخاصة ببرامج التخصيص.	5	3.5	45	31.9	91	64.5	2.61	0.558
عوامل تتعلق بالوقوف على مستجدات القطاعات والمنشآت التي تم تخصيصها مؤخراً، وإلى أي مرحلة وصلت.	5	3.5	74	52.5	62	44.0	2.40	0.560
عوامل تتعلق بالشأن الاقتصادي العام.	8	5.7	79	56.0	54	38.3	2.33	0.579
عوامل تتعلق بالاطلاع على التجارب المحلية والعالمية فيما يتعلق بعمليات الخصخصة.	18	12.8	88	62.4	35	24.8	2.12	0.603
الإجمالي	141							

يتضح من الجدول السابق: استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على اعتماد المبحوثين على الصحف الورقية في التعرف على برنامج التخصيص، وقد جاءت (عوامل تتعلق بالفرص الاستثمارية واقتناصها) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.86، وجاءت (عوامل تتعلق بمعرفة تطورات القطاعات الاقتصادية التي أستثمر بها) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 2.82، وجاءت (عوامل تتعلق بمعرفة تطورات ببرنامج التخصيص ومستهدفاته) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 2.63، وجاءت (عوامل تتعلق بالبيئة التشريعية والتنظيمية الخاصة ببرامج التخصيص) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 2.61، وأخيراً جاءت (عوامل تتعلق بالاطلاع على التجارب المحلية والعالمية فيما يتعلق بعمليات الخصخصة) بمتوسط حسابي 2.12.

ويرى الباحث أن تصدر العوامل التي تتعلق بالفرص الاستثمارية واقتناصها نتيجة مهمة تعكس مدى حاجة رجال الأعمال إلى الاطلاع على هكذا موضوعات حينما تتناولها

الصحف السعودية الورقية، ويبرهن هذه الأهمية ما جاء في المرتبة الثانية من وجهة نظر عينة الدراسة والتي تلخصت في عوامل تتعلق بمعرفة تطورات القطاعات الاقتصادية التي يستثمرون بها، كما أنها في الوقت ذاته نتيجة طبيعية تعكس طبيعة اهتمامات رجال الأعمال عينة الدراسة.

البعد الثانى: دوافع التعرض للصحف الورقية للتعرف على برنامج التخصيص ومتابعة أخباره.

7. دوافع تعرض المبحوثين للصحف الورقية للتعرف على الأخبار المتعلقة ببرنامج التخصيص:

جدول رقم (8)

دوافع تعرض المبحوثين للصحف الورقية للتعرف على الأخبار المتعلقة ببرنامج التخصيص

الاستجابة / المتغيرات	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
الحاجة إلى الحصول على معلومات أكثر حول موضوع برنامج التخصيص.	4	2.8	8	5.7	129	91.5	2.89	0.398
التعرف على برنامج التخصيص وفوائده الاقتصادية.	4	2.8	19	13.5	118	83.7	2.81	0.462
البحث عن معلومات إضافية عندما تطرح القضية في وسائل الإعلام والاتصال الأخرى.	4	2.8	47	33.3	90	63.8	2.61	0.545
الملل من متابعة الموضوع في وسائل الإعلام والاتصال الأخرى	64	45.4	43	30.5	34	24.1	1.79	0.809
الإجمالي	141							

يتضح من الجدول السابق: استجابات المبحوثين حول دوافع تعرض المبحوثين للصحف الورقية للتعرف على الأخبار المتعلقة ببرنامج التخصيص، وقد جاء (الحاجة إلى الحصول على معلومات أكثر حول موضوع برنامج التخصيص) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.89، وجاء (التعرف على برنامج التخصيص وفوائده الاقتصادية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 2.81، وجاء (البحث عن معلومات إضافية عندما تطرح القضية في وسائل الإعلام والاتصال الأخرى) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 2.61، وأخيرا جاءت (الملل من متابعة الموضوع في وسائل الإعلام والاتصال الأخرى) بمتوسط حسابي 1.79.

ويرى الباحث أن تصدر (الحاجة إلى الحصول على معلومات أكثر حول برنامج التخصيص)، نتيجة مهمة تعكس أهمية برنامج التخصيص، والذي يعتبر أحد البرامج الحديثة التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030، كما أن هذه النتائج تتوافق مع ما توصلت له دراسة (Sunny & Maxwell, 2012) حول وسائل الإعلام وحملات الخصخصة، والتي كشفت نتائجها عن أن وسائل الإعلام كانت مصدراً مهماً في عملية نشر المعلومات حول برامج الخصخصة.

8. الفائدة المرجوة من تناول موضوعات برنامج التخصيص بالصحف الورقية من وجهة نظر المبحوثين:

جدول رقم (9)

الفائدة المرجوة من تناول موضوعات برنامج التخصيص بالصحف الورقية

الاستجابة / المتغيرات	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
معرفة المعلومات والأخبار عن هذا البرنامج بصورة أعمق.	8	5.7	9	6.4	124	87.9	2.82	0.511
التحليل الاقتصادي المأمول من خلال تناول مثل هذه الموضوعات في الصحف الورقية.	8	5.7	14	9.9	119	84.4	2.79	0.532
تناول الصحف الورقية للموضوعات ينعكس إيجاباً على شمولية ما يتم تناوله من موضوعات اقتصادية.	8	5.7	24	17.0	109	77.3	2.72	0.565
يعزز تناول الصحف الورقية لمثل هذه الموضوعات من معرفة كافة وجهات النظر	4	2.8	66	46.8	71	50.4	2.48	0.555
الإجمالي	141							

يتضح من الجدول السابق: استجابات المبحوثين حول الفائدة المرجوة من تناول موضوعات برنامج التخصيص بالصحف الورقية، وقد جاء (معرفة المعلومات والأخبار عن هذا البرنامج بصورة أعمق) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.82، وجاء (التحليل الاقتصادي المأمول من خلال تناول مثل هذه الموضوعات في الصحف الورقية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 2.79، وجاء (تناول الصحف الورقية للموضوعات ينعكس إيجاباً على شمولية ما يتم تناوله من موضوعات اقتصادية) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 2.72، وأخيراً جاءت (يعزز تناول الصحف الورقية لمثل هذه الموضوعات من معرفة كافة وجهات النظر) بمتوسط حسابي 2.48.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تتوافق إلى حد كبير مع نتائج الجدول رقم (8)؛ حيث تبرهن تلك النتائج أن هنالك حاجة ملحة إلى طرح موضوعات تخص برنامج التخصيص للتعريف به، كما أن نتيجة الجدول الحالي رقم (9) تؤكد على أن عينة الدراسة يرون أن (معرفة المعلومات والأخبار عن هذا البرنامج بصورة أعمق) تتصدر الفوائد المرجوة من تناول موضوعات برنامج التخصيص بالصحف الورقية.

9. مدى أهمية كل من الموضوعات التالية التى يتابعها المبحوثون في الصحف الورقية:

جدول رقم (10)

مدى أهمية كل من الموضوعات التالية التى يتابعها المبحوثون في الصحف الورقية

المتغيرات / الاستجابة	قليل الأهمية		متوسط الأهمية		مهم		مهم جدًا		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
الفرص الاستثمارية.	8	5.7	4	2.8	13	9.2	116	82.3	3.68	0.787
البيئة الاستثمارية وتطوراتها.	8	5.7	0	0	45	31.9	88	62.4	3.51	0.771
أهداف برنامج التخصيص وعلاقته برؤية المملكة 2030.	8	5.7	12	8.5	24	17.0	97	68.8	3.49	0.875
أثر عمليات الخصخصة على الاقتصاد الوطني.	8	5.7	9	6.4	79	56.0	45	31.9	3.14	0.771
التشريعات والأنظمة.	8	5.7	23	16.3	53	37.6	57	40.4	3.13	0.885
التعريف ببرنامج التخصيص.	12	8.5	13	9.2	66	46.8	50	35.5	3.09	0.886
أثر عمليات التخصيص على البيئة الوظيفية والحقوق العامة.	13	9.2	18	12.8	97	68.8	13	9.2	2.78	0.738
التجارب المحلية فيما يخص ملف الخصخصة.	17	12.1	68	48.2	52	36.9	4	2.8	2.30	0.717
التجارب العالمية فيما يخص ملف الخصخصة.	27	19.1	61	43.3	49	34.8	4	2.8	2.21	0.782
الإجمالي	141									

يتضح من الجدول السابق: استجابات المبحوثين حول مدى أهمية الموضوعات التي يتابعها المبحوثين في الصحف الورقية، وقد جاءت (الفرص الاستثمارية) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.68، وجاءت (البيئة الاستثمارية وتطوراتها) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.51، وجاءت (أهداف برنامج التخصيص وعلاقته برؤية المملكة 2030) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.49، وجاءت (أثر عمليات الخصخصة على الاقتصاد الوطني) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.14، وأخيرًا جاءت (التجارب العالمية فيما يخص ملف الخصخصة) بمتوسط حسابي 2.21.

وتبرهن نتائج الجدول أعلاه ما توصل له الجدول رقم (7) في هذه الدراسة من كون الموضوعات التي تتناول الفرص الاستثمارية تتصدر اهتمامات عينة الدراسة، كما أن هذه النتائج تتوافق مع ما توصلت له دراسة (Sahebi, et al, 2015) حول دور وسائل الإعلام في تنمية مشاركة القطاع الخاص في مجال الرياضة والتي كشفت نتائجها عن أن وسائل الإعلام تؤدي دوراً محورياً في عملية تنمية مشاركة القطاع الخاص، وهي المشاركة التي يأتي من ضمنها عمليات الاستثمار واقتناص الفرص.

10. الحاجات المعرفية والمعلوماتية التى تتوقعها كرجل أعمال من الصحف الورقية في تناولها لبرنامج التخصيص ومستهدفاته:

جدول رقم (11) الحاجات المعرفية والمعلوماتية التى تتوقعها كرجل أعمال من الصحف الورقية في تناولها لبرنامج التخصيص ومستهدفاته

الاستجابة / المتغيرات	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
شروحات أكبر حول مستهدفات برنامج التخصيص.	8	5.7	13	9.2	120	85.1	2.79	0.528
متابعة الفرص الاستثمارية التي تنشأ عن عمليات الخصخصة والكتابة عنها.	8	5.7	13	9.2	120	85.1	2.79	0.528
شرح وتحليل الفرص الاستثمارية المتاحة والعوائد المالية المتوقعة.	8	5.7	24	17.0	109	77.3	2.72	0.565
التركيز على تطورات البيئة التشريعية والتنظيمية فيما يخص عمليات الخصخصة.	8	5.7	41	29.1	92	65.2	2.60	0.597
توضيح أثر التخصيص على البيئة الوظيفية والحقوق العامة.	4	2.8	54	38.3	83	58.9	2.56	0.553
شروحات أكبر حول التجارب المحلية فيما يتعلق ببرنامج التخصيص.	8	5.7	56	39.7	77	54.6	2.49	0.605
تحليل أثر عمليات الخصخصة على معدلات النمو الاقتصادى.	8	5.7	61	43.3	72	51.1	2.45	0.603
نشر وشرح التجارب العالمية التي مرّت بعمليات الخصخصة.	4	2.8	83	58.9	54	38.3	2.35	0.536
الإجمالى	141							

يتضح من الجدول السابق: استجابات المبحوثين حول الحاجات المعرفية والمعلوماتية التي تتوقعها كرجل أعمال من الصحف الورقية في تناولها لبرنامج التخصيص ومستهدفاته، وقد جاء (شروحات أكبر حول مستهدفات برنامج التخصيص) و(متابعة الفرص الاستثمارية التي تنشأ عن عمليات الخصخصة والكتابة عنها) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.79، وجاءت (شرح وتحليل الفرص الاستثمارية المتاحة والعوائد المالية

المتوقعة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 2.72، وجاءت (التركيز على تطورات البيئة التشريعية والتنظيمية فيما يخص عمليات الخصخصة) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 2.60، وجاءت (توضيح أثر التخصيص على البيئة الوظيفية والحقوق العامة) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 2.56، وأخيرًا جاءت (نشر وشرح التجارب العالمية التي مرّت بعمليات الخصخصة) بمتوسط حسابي 2.35.

ويرى الباحث أن تصدُّر (شروحات أكبر حول مستهدفات برنامج التخصيص) و(متابعة الفرص الاستثمارية التي تنشأ عن عمليات الخصخصة والكتابة عنها) الحاجات المعرفية والمعلوماتية التي يتوقعها رجال الأعمال من الصحف الورقية في تناولها لبرنامج التخصيص ومستهدفاته متوافق إلى حد كبير مع نتائج الجدول رقم (8)؛ حيث تبرهن تلك النتائج إلى أن هنالك حاجة ملحة إلى طرح موضوعات تخص برنامج التخصيص للتعريف به، كما أن نتيجة الجدول رقم (9) تؤكد على أن عينة الدراسة يرون أن (معرفة المعلومات والأخبار عن هذا البرنامج بصورة أعمق) تتصدر الفوائد المرجوة من تناول موضوعات برنامج التخصيص بالصحف الورقية، وهما النتيجتان التي تتوافقان مع نتائج الجدول الحالي، وتبرز أهميته في الوقت ذاته.

11. مدى إسهام الصحف الورقية السعودية في تشكيل معارف واتجاهات المبحوثين نحو برنامج التخصيص:

جدول رقم (12) مدى إسهام الصحف الورقية السعودية في تشكيل معارف واتجاهات المبحوثين نحو برنامج التخصيص وفقًا لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة / المدى	أقل من 5 أعوام		من 5 أعوام وأقل من 10		من 10 أعوام وأقل من 15		أكثر من 15 عامًا		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أسهمت بشكل كبير	5	15.2	14	37.8	18	56.3	16	41.0	53	37.6
أسهمت بشكل متوسط	15	45.5	23	62.2	9	28.1	19	48.7	66	46.8
أسهمت بشكل منخفض	13	39.4	0	0.0	5	15.6	4	10.3	22	15.6
الإجمالي	33	100.0	37	100.0	32	100.0	39	100.0	141	100.0

قيمة كا^2=30.259 **درجة الحرية**=6 **مستوى المعنوية**=0.000 **الدلالة**=0.001 **معامل التوافق**=0.420

يتضح من الجدول السابق: أن 37.6٪ من المبحوثين يعتقدون بمساهمة الصحف الورقية السعودية في تشكيل معارف واتجاهات المبحوثين نحو برنامج التخصيص (بدرجة كبيرة)،

بينما يعتقد 46.8٪ منهم يعتقد ذلك (بدرجة متوسطة)، وأخيرا يعتقد 15.6٪ منهم (بدرجة ضعيفة).

وبحساب قيمة كا2 بلغت (30.259) عند درجة حرية = (6)، وهي قيمة دالة إحصائيًّا، ويعني ذلك وجود علاقة دالة إحصائيًّا بين سنوات خبرة المبحوثين (أقل من 5 أعوام، من 5 أعوام وأقل من 10 أعوام، من 10 أعوام وأقل من 15، أكثر من 15 عامًا) ومدى إسهام الصحف الورقية السعودية في تشكيل معارف واتجاهات المبحوثين نحو برنامج التخصيص عند مستوي ثقة 99.9٪.

وتتوافق هذه النتائج مع ما توصلت له دراسة (Sunny & Maxwell, 2012) حول وسائل الإعلام وحملات الخصخصة، والتي كشفت نتائجها عن أن وسائل الإعلام كانت مصدرًا مهمًّا في عملية نشر المعلومات حول برامج الخصخصة، مما يسهم في تشكيل المعارف والاتجاهات.

البعد الرابع: الاتجاهات نحو معالجة الصحف السعودية لموضوعات برنامج التخصيص.

12. اتجاهات المبحوثين نحو تناول الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص:

جدول رقم (13)

اتجاهات المبحوثين نحو تناول الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص وفقًا لسنوات الخبرة

الاتجاه / سنوات الخبرة	أقل من 5 أعوام		من 5 أعوام وأقل من 10		من 10 أعوام وأقل من 15		أكثر من 15 عامًا		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
اتجاه إيجابي	15	45.5	37	100.0	23	71.9	15	38.5	90	63.8
اتجاه سلبي	4	12.1	0	0.0	4	12.5	4	10.3	12	8.5
اتجاه متوازن	14	42.4	0	0.0	5	15.6	20	51.3	39	27.7
الإجمالي	33	100.0	37	100.0	32	100.0	39	100.0	141	100.0

قيمة كا^2=40.357 **درجة الحرية**=6 **مستوى المعنوية**=0.000 **الدلالة**=0.001 **معامل التوافق**=0.472

يتضح من الجدول السابق: أن 63.8٪ من المبحوثين يتجهون نحو تناول الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص (بصورة إيجابية)، بينما يتجه 8.5٪ منهم (بصورة سلبية)، وأخيرا يتجه 27.7٪ (بصورة متوازنة).

وبحساب قيمة كا2 بلغت (40.357) عند درجة حرية = (6)، وهي قيمة دالة إحصائيًّا، ويعني ذلك وجود علاقة دالة إحصائيًّا بين سنوات خبرة المبحوثين (أقل من 5 أعوام، من

5 أعوام وأقل من 10 أعوام، من 10 أعوام وأقل من 15، أكثر من 15 عاماً) واتجاهات المبحوثين حول تناول الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص عند مستوى ثقة 99.9٪.

وتعكس هذه النتيجة- وفق تصور الباحث- حجم الطرح المتوازن والإيجابي الذي تمارسه الصحف الورقية السعودية في تناولها لموضوعات برنامج التخصيص، خصوصاً وأنها صحف ورقية صادرة عن مؤسسات رسمية وتعتمد على المصادر الموثوقة، كما أن الباحث يرى أهمية أن تستفيد الصحف الورقية السعودية من هذه النتيجة عبر تكثيف تناول موضوعات برنامج التخصيص وتحقيق الحاجات المعرفية والمعلوماتية التي يتطلع إليها رجال الأعمال.

كما أن هذه النتيجة تعكس في الوقت ذاته أن حجم تأثيرات ناتج الاعتماد على الصحف الورقية يميل لصالح الاتجاه الإيجابي، حيث ترتفع معدلات الموثوقية في مضامين الصحف الورقية؛ الأمر الذي نتج عنه أن 63.8٪ من المبحوثين يتجهون نحو تناول الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص (بصورة إيجابية).

13. الصورة التى عكسها تناول الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص من وجهة نظر المبحوثين:

جدول رقم (14) الصورة التى عكسها تناول الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص من وجهة نظر المبحوثين وفقاً لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة / الصورة	أقل من 5 أعوام		من 5 أعوام وأقل من 10		من 10 أعوام وأقل من 15		أكثر من 15 عاماً		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
صورة إيجابية	15	45.5	37	100.0	23	71.9	15	38.5	90	63.8
صورة سلبية	0	0.0	0	0.0	4	12.5	8	20.5	12	8.5
صورة متوازنة	18	54.5	0	0.0	5	15.6	16	41.0	39	27.7
الإجمالي	33	100.0	37	100.0	32	100.0	39	100.0	141	100.0

قيمة كا2=49.796 **درجة الحرية**=6 **مستوى المعنوية**=0.000 **الدلالة**=0.001 **معامل التوافق**=0.511

يتضح من الجدول السابق: أن 63.8٪ من المبحوثين يتجهون نحو الصورة التي عكسها التناول الصحفي للصحف الورقية السعودية عن برنامج التخصيص (بصورة إيجابية)، بينما يتجه 8.5٪ منهم (بصورة سلبية)، وأخيراً يتجه 27.7٪ (بصورة متوازنة).

وبحساب قيمة كا2 بلغت (49.796) عند درجة حرية = (6)، وهي قيمة دالة إحصائيًّا، ويعني ذلك وجود علاقة دالة إحصائيًّا بين سنوات خبرة المبحوثين (أقل من 5 أعوام، من 5 أعوام وأقل من 10 أعوام، من 10 أعوام وأقل من 15، أكثر من 15 عامًا) والصورة التي عكسها التناول الصحفي للصحف الورقية السعودية عن برنامج التخصيص عند مستوى ثقة 99.9٪.

ويرى الباحث أن نتائج الجدول أعلاه جاءت متوافقة من نتائج الجدول رقم (13)؛ مما يبرهن حجم الموثوقية التي تحظى بها الصحف الورقية السعودية، ويزيد من أهمية أن تقوم بأدوار أكبر على صعيد تناول موضوعات برنامج التخصيص وزيادة مستوى اعتماد رجال الأعمال عليها، كما أن نتائج هذا الجدول جاءت متفقة مع ما توصلت له دراسة (Ciara Graham and Henry Silke ,2017)، والتي سعت إلى الوقوف على تأطير الصحف المطبوعة لبرنامج الخصخصة في أيرلندا، إذ أظهرت نتائج الدراسة أن التغطية الصحفية لبرنامج الخصخصة غلبت عليها التغطية الإيجابية.

البعد الخامس: سلبيات تقلل من أداء الصحف الورقية السعودية حال تناولها لموضوعات برنامج التخصيص ورؤية مقترحة للتطوير.

14. السلبيات والمعوقات التى تقلل من أداء الصحف الورقية السعودية في معالجة برنامج التخصيص من وجهة نظر المبحوثين:

جدول رقم (15)

السلبيات والمعوقات التى تقلل من أداء الصحف الورقية السعودية في معالجة برنامج التخصيص

الاستجابة / المتغيرات	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ندرة مواضيع التخصيص بشكل عام.	8	5.7	13	9.2	120	85.1	2.79	0.528
عدم الحديث عن الفرص الاستثمارية التي تنشأ عن عمليات الخصخصة بشكل مقنع.	8	5.7	22	15.6	111	78.7	2.73	0.559
غياب العمق التحليلي والتفسيري لمواضيع التخصيص.	8	5.7	36	25.5	97	68.8	2.63	0.591
ندرة الموضوعات التي تتناول أثر عمليات الخصخصة على الاقتصاد الوطني.	8	5.7	44	31.2	89	63.1	2.57	0.600
محدودية الموضوعات التي تتعلق بالتجارب المحلية والعالمية فيما يخص ملف الخصخصة.	8	5.7	48	34.0	85	60.3	2.55	0.603
المواضيع الاقتصادية التي تتناول برنامج	4	2.8	66	46.8	71	50.4	2.48	0.555

المتغيرات / الاستجابة	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
التخصيص ومستهدفاته غير كافية.								
ندرة الأرقام والمؤشرات والإنفو جرافيك في مواضيع التخصيص المنشورة	4	2.8	66	46.8	71	50.4	2.48	0.555
تكرار الموضوعات وغياب المادة الصحفية الخاصة.	8	5.7	71	50.4	62	44.0	2.38	0.594
عدم إبراز مواضيع التخصيص حال الكتابة عنها بشكل واضح.	8	5.7	78	55.3	55	39.0	2.33	0.581
الإجمالي	141							

يتضح من الجدول السابق: استجابات المبحوثين حول السلبيات والمعوقات التي تقلل من أداء الصحف الورقية السعودية في معالجة برنامج التخصيص، وقد جاء (ندرة مواضيع التخصيص بشكل عام) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.79، وجاء (عدم الحديث عن الفرص الاستثمارية التي تنشأ عن عمليات الخصخصة بشكل مقنع) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 2.73، وجاء (غياب العمق التحليلي والتفسيري لمواضيع التخصيص) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 2.63، وجاءت (ندرة الموضوعات التي تتناول أثر عمليات الخصخصة على الاقتصاد الوطني) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 2.57، وأخيرًا جاءت (عدم إبراز مواضيع التخصيص حال الكتابة عنها بشكل واضح) بمتوسط حسابي 2.33.

ويرى الباحث أن هذه السلبيات والمعوقات التي تقلل من أداء الصحف الورقية السعودية في معالجة برنامج التخصيص من وجهة نظر رجال الأعمال عينة الدراسة، هي من أسهمت في ميل المبحوثين إلى تقليل اعتمادهم على الصحف الورقية فيما يخص موضوعات برنامج التخصيص؛ وهو الأمر الذي يبرز أهمية أن تعمل الصحف الورقية على مراعاته من خلال تناولها لموضوعات برنامج التخصيص، تحقيقًا للحاجات المعرفية والمعلوماتية التي يتطلع إليها رجال الأعمال.

15. رؤية المبحوثين لتطوير تناول الصحف الورقية السعودية لموضوعات برنامج التخصيص:

جدول رقم (16)

رؤية المبحوثين لتطوير تناول الصحف الورقية السعودية لموضوعات برنامج التخصيص

المتغيرات / الاستجابة	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
تخصيص صفحات محددة ومنتظمة يتم من خلالها تناول برنامج التخصيص.	4	2.8	17	12.1	120	85.1	2.82	0.452
إعطاء اهتمام ومساحة أكبر على صفحات الصحف الورقية السعودية فيما يتعلق ببرنامج التخصيص.	8	5.7	14	9.9	119	84.4	2.79	0.532
وضع استراتيجية واضحة للصحف الورقية السعودية في تناول مواضيع برنامج التخصيص.	8	5.7	15	10.6	118	83.7	2.78	0.536
استكتاب مجموعة من المتخصصين في المجالات المختلفة للكتابة في الصحف فيما يتعلق ببرنامج التخصيص.	7	5.5	23	16.3	111	78.0	2.72	0.562
استخدام الإنفو جرافيك مع الموضوعات التي تتناول برنامج التخصيص.	8	5.7	75	53.2	58	41.1	2.35	0.587
استخدام وسائل إبراز للموضوعات التي تتناول برنامج التخصيص بالصحف الورقية: (مثل الصورة والألوان والعناوين الكبيرة والموقع المتميز على الصفحة).	5	3.5	91	64.5	45	31.9	2.28	0.525
الإجمالي	141							

يتضح من الجدول السابق: استجابات المبحوثين حول رؤيتهم لتطوير تناول الصحف الورقية السعودية لموضوعات برنامج التخصيص، وقد جاء (تخصيص صفحات محددة ومنتظمة يتم من خلالها تناول برنامج التخصيص) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.82، وجاء (إعطاء اهتمام ومساحة أكبر على صفحات الصحف الورقية السعودية فيما يتعلق ببرنامج التخصيص) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 2.79، وجاء (وضع استراتيجية واضحة للصحف الورقية السعودية في تناول مواضيع برنامج التخصيص) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 2.78، وجاء (استكتاب مجموعة من المتخصصين في المجالات المختلفة للكتابة في الصحف فيما يتعلق ببرنامج التخصيص) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 2.72، وأخيراً جاء (استخدام وسائل إبراز للموضوعات التي تتناول برنامج التخصيص بالصحف الورقية) بمتوسط حسابي 2.28.

ويرى الباحث أن الرؤية التي أبداها رجال الأعمال عينة الدراسة تجاه تطوير تناول الصحف الورقية السعودية لموضوعات برنامج التخصيص؛ يمكن تطبيقها من قبل الصحف الورقية، الأمر الذي يسهم بالتالي في تلبية الحاجات المعرفية والمعلوماتية التي يتطلع إليها رجال الأعمال.

نتائج اختبار فروض الدراسة:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين طبيعة معالجة الصحف السعودية الورقية لبرنامج التخصيص واتجاهات رجال الأعمال عينة الدراسة نحو هذه المعالجة.

جدول (17) معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين طبيعة معالجة الصحف السعودية الورقية لبرنامج التخصيص واتجاهات رجال الأعمال عينة الدراسة نحو هذه المعالجة

المتغيرات	اتجاهات رجال الأعمال عينة الدراسة نحو هذه المعالجة				
	معامل الارتباط	الاتجاه	القوة	مستوى المعنوية	الدلالة
طبيعة معالجة الصحف السعودية الورقية لبرنامج التخصيص	0.189*	طردية	ضعيفة	0.025	0.05

يشير الجدول السابق إلى ما يلى: وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين طبيعة معالجة الصحف السعودية الورقية لبرنامج التخصيص واتجاهات رجال الأعمال عينة الدراسة نحو هذه المعالجة؛ حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.189)، وهي قيمة دالة عند مستوى ثقة 95٪.

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو المعالجة الصحفية لبرنامج التخصيص ودوافعهم لمتابعة هذه الموضوعات من خلال الصحف الورقية السعودية.

جدول (18) معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين اتجاهات عينة الدراسة نحو المعالجة الصحفية لبرنامج التخصيص ودوافعهم لمتابعة هذه الموضوعات من خلال الصحف الورقية السعودية

المتغيرات	اتجاهات عينة الدراسة نحو المعالجة الصحفية لبرنامج التخصيص				
	معامل الارتباط	الاتجاه	القوة	مستوى المعنوية	الدلالة
دوافع متابعة هذه الموضوعات من خلال الصحف الورقية السعودية	0.689**	طردية	متوسطة	0.000	0.001

يشير الجدول السابق إلى ما يلى: وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًّا بين اتجاهات عينة الدراسة نحو المعالجة الصحفية لبرنامج التخصيص ودوافعهم لمتابعة هذه الموضوعات من خلال الصحف الورقية السعودية؛ حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.689)، وهي قيمة دالة عند مستوى ثقة 99.9٪.

الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة ثقة عينة الدراسة فيما تعرضه الصحف الورقية من مضامين حول برنامج التخصيص واتجاهاتهم نحو هذه المعالجة.

جدول (19) معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين درجة ثقة عينة الدراسة فيما تعرضه الصحف الورقية من مضامين حول برنامج التخصيص واتجاهاتهم نحو هذه المعالجة

المتغيرات	اتجاهاتهم نحو هذه المعالجة				
	معامل الارتباط	الاتجاه	القوة	مستوى المعنوية	الدلالة
درجة ثقة عينة الدراسة فيما تعرضه الصحف الورقية من مضامين حول برنامج التخصيص	0.445**	طردية	متوسطة	0.000	0.001

يشير الجدول السابق إلى ما يلى: وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًّا بين درجة ثقة عينة الدراسة فيما تعرضه الصحف الورقية من مضامين حول برنامج التخصيص واتجاهاتهم نحو هذه المعالجة؛ حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.445)، وهي قيمة دالة عند مستوى ثقة 99.9٪.

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى اعتماد عينة الدراسة على الصحف الورقية في التعرف على برنامج التخصيص واتجاهاتهم نحو معالجة الصحف لها.

جدول (20) معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين مستوى اعتماد عينة الدراسة على الصحف الورقية في التعرف على برنامج التخصيص واتجاهاتهم نحو معالجة الصحف لها

المتغيرات	اتجاهاتهم نحو معالجة الصحف لها				
	معامل الارتباط	الاتجاه	القوة	مستوى المعنوية	الدلالة
مستوى اعتماد عينة الدراسة على الصحف الورقية في التعرف على برنامج التخصيص	0.494**	طردية	متوسطة	0.000	0.001

يشير الجدول السابق إلى ما يلى: وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين مستوى اعتماد عينة الدراسة على الصحف الورقية في التعرف على برنامج التخصيص واتجاهاتهم نحو

معالجة الصحف لها؛ حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.494)، وهي قيمة دالة عند مستوى ثقة 99.9٪.

الفرض الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عينة الدراسة نحو معالجة الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص وفقًا لمستوى الخبرة، ووفقًا للمجال الاستثماري.

(أ): تم استخدام اختبار (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين محل الدراسة على مقياس معالجة الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص، وفقًا لسنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات).

جدول (21) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس معالجة الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص

المتغيرات	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
معالجة الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص	بين المجموعات	11.673	2	5.837	4.815	0.010	0.05
	داخل المجموعات	167.277	138	1.212			
	المجموع	178.950	140				

تشير نتائج تطبيق الاختبار إلى وجود فروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس معالجة الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص؛ حيث بلغت قيمة "ف" قيمًا دالة إحصائيًا. ولمعرفة مصدر ودلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين محل الدراسة، تم استخدام الاختبار البَعدي بطريقة أقل فرق معنوي.

جدول رقم (22) نتائج تحليل L.S.D لمعرفة مصدر الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس معالجة الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص وفقًا لسنوات الخبرة

متغير	المجموعات	أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
معالجة الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص	أقل من 5 سنوات	-	-	0.01
	من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	-	-	-
	أكثر من 10 سنوات	-	-	-

يتضح من الجدول السابق: اختلاف المتوسطات الحسابية للمجموعات التي تمثل مستويات لسنوات خبرة مختلفة، ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين تم إجراء اختبار L.S.D لمعرفة مدى دلالة هذه الفروق ولصالح أي من المجموعات المختلفة.

- أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافًا بين المبحوثين محل الدراسة ذوي الخبرة (أقل من 5 سنوات) والمبحوثين ذوي الخبرة (أكثر من 10 سنوات) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.849* وهو فرق دال لصالح أكثر من 10 سنوات عند مستوى ثقة 99٪.

(ب): تم استخدام اختبار (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين محل الدراسة على مقياس معالجة الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص، وفقًا للمجال الاستثماري (تجاري، صناعي، تجاري صناعي معًا، مجالات أخرى (كالزراعي، والصحي، والتعليمي، وغيرها...).

جدول (23) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس معالجة الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص

المتغيرات	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
معالجة الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص	بين المجموعات	3.575	2	1.788	1.354	0.262	غير دالة
	داخل المجموعات	182.169	138	1.320			
	المجموع	185.745	140				

تشير نتائج تطبيق الاختبار إلى عدم وجود فروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس معالجة الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص؛ حيث بلغت قيمة "ف" قيمًا غير دالة إحصائيًّا.

الفرض السادس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عينة الدراسة نحو اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية، وفقًا للسن (أقل من 30 عامًا، من 30 إلى 45 عامًا، من 46 إلى 60 عامًا)، وفقًا للمؤهل الدراسي (دون الجامعي، جامعي، بعد الجامعي)، وفقًا لمستوى الخبرة (أقل من 5 أعوام، من 5 أعوام وأقل من 10، من 10 أعوام وأقل من 15، أكثر من 15 عامًا)، وفقًا للمجال الاستثماري (تجاري، صناعي، تجاري صناعي معًا، مجالات أخرى (كالزراعي، والصحي، والتعليمي، وغيرها...).

(أ): تم استخدام اختبار (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين محل الدراسة على مقياس اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية، وفقًا للسن (أقل من 30 عاما، من 30 إلى 45 عاما، من 46 إلى 60 عاما).

جدول (24) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية

المتغيرات	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية	بين المجموعات	6.426	2	3.213	0.509	0.602	غير دالة
	داخل المجموعات	870.851	138	6.311			
	المجموع	877.277	140				

تشير نتائج تطبيق الاختبار إلى عدم وجود فروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية، حيث بلغت قيمة "ف" قيماً غير دالة إحصائياً.

(ب): تم استخدام اختبار (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين محل الدراسة على مقياس اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية، وفقًا للمؤهل الدراسي (دون الجامعي، جامعي، بعد الجامعي).

جدول (25) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية

المتغيرات	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية	بين المجموعات	210.262	2	105.131	21.751	0.000	0.001
	داخل المجموعات	667.015	138	4.833			
	المجموع	877.277	140				

تشير نتائج تطبيق الاختبار إلى وجود فروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية، حيث بلغت قيمة "ف" قيما دالة إحصائيًا.

ولمعرفة مصدر ودلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين محل الدراسة، تم استخدام الاختبار البعدي بطريقة أقل فرق معنوي.

جدول رقم (26) نتائج تحليل L.S.D لمعرفة مصدر الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية وفقا للمؤهل الدراسى (دون الجامعى، جامعى، بعد الجامعى)

متغير	المجموعات	دون الجامعي	جامعي	بعد الجامعي
مقياس اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية	دون الجامعي	-	0.001	0.001
	جامعي	-	-	-
	بعد الجامعي	-	-	-

يتضح من الجدول السابق اختلاف المتوسطات الحسابية للمجموعات التي تمثل مستويات تعليمية مختلفة، ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين تم إجراء اختبار L.S.D لمعرفة مدى دلالة هذه الفروق ولصالح أي من المجموعات المختلفة.

-أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافًا بين المبحوثين محل الدراسة ذوي التعليم (دون الجامعي) والمبحوثين ذوي التعليم (الجامعي) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 3.307* وهو فرق دال لصالح دون الجامعي عند مستوى ثقة 99.9٪.

-أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافًا بين المبحوثين محل الدراسة ذوي التعليم (دون الجامعي) والمبحوثين ذوي التعليم (بعد الجامعي) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 3.294* وهو فرق دال لصالح دون الجامعي عند مستوى ثقة 99.9٪.

(ج): تم استخدام اختبار (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين محل الدراسة على مقياس اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية، وفقًا لمستوى الخبرة (أقل من 5 أعوام، من 5 أعوام وأقل من 10، من 10 أعوام وأقل من 15، أكثر من 15 عامًا).

جدول (27) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية

المتغيرات	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
مقياس اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية	بين المجموعات	29.402	3	9.801	1.584	0.196	غير دالة
	داخل المجموعات	847.874	137	6.189			
	المجموع	877.277	140				

تشير نتائج تطبيق الاختبار إلى عدم وجود فروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية؛ حيث بلغت قيمة "ف" قيمًا غير دالة إحصائيًا.

(د): تم استخدام اختبار (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين محل الدراسة على مقياس اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية، وفقًا للمجال الاستثماري (تجاري، صناعي، تجاري صناعي معًا، مجالات أخرى (كالزراعي، والصحي، والتعليمي، وغيرها...).

جدول (28) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية

المتغيرات	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
مقياس اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية	بين المجموعات	14.826	3	4.942	0.785	0.504	غير دالة
	داخل المجموعات	862.451	137	6.295			
	المجموع	877.277	140				

تشير نتائج تطبيق الاختبار إلى عدم وجود فروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمتابعة موضوعات برنامج التخصيص في الصحف الورقية؛ حيث بلغت قيمة "ف" قيمًا غير دالة إحصائيًا.

- **النتائج العامة للدراسة:**

أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج المهمة، التي ستسهم في الوصول إلى جملة من التوصيات، ويمكن تلخيص أبرز نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

أولًا: ما يقرب من نصف رجال الأعمال (عينة الدراسة) يعتمدون على الصحف الورقية للتعرف على الأخبار الاقتصادية بدرجة متوسطة.

ثانيا: تراجع معدلات اعتماد رجال الأعمال على الصحف الورقية للتعرف على موضوعات برنامج التخصيص.

ثالثًا: معظم رجال الأعمال يثقون في المضامين الصحفية التى تتناول موضوعات برامج التخصيص في الصحف الورقية بدرجة متوسطة.

رابعا: تناول "الفرص الاستثمارية" أبرز العوامل المعززة لاعتماد رجال الأعمال على الصحف الورقية.

خامسا: الحاجة إلى الحصول على معلومات أكثر حول برنامج التخصيص تعد أبرز دوافع رجال الأعمال في التعرض للصحف الورقية، يليها التعرف على برنامج التخصيص وفوائده الاقتصادية.

سادسا: الفرص وتطورات البيئة الاستثمارية أبرز الموضوعات التى يتابعها رجال الأعمال في الصحف الورقية.

سابعا: الشروحات حول برنامج التخصيص ومتابعة الفرص الاستثمارية أبرز الحاجات المعرفية والمعلوماتية التى يتوقعها رجال الأعمال من الصحف الورقية.

ثامنًا: أكثر من 60٪ من المبحوثين يتجهون نحو تناول الصحف الورقية السعودية لبرنامج التخصيص (بصورة إيجابية).

تاسعا: ندرة مواضيع التخصيص وعدم الحديث عن الفرص الاستثمارية أبرز السلبيات والمعوقات التى تقلل من أداء الصحف الورقية السعودية في معالجة برنامج التخصيص.

عاشرا: رجال الأعمال يرون أهمية تخصيص صفحات محددة ومنتظمة لموضوعات برنامج التخصيص.

- **توصيات الدراسة:**

توصلت هذه الدراسة إلى عدة توصيات من المتوقع أن تسهم في إثراء المكتبة العلمية، ومساعدة الصحف الورقية السعودية في تطوير أدائها المهني؛ بما يتناسب مع احتياجات رجال الأعمال وتطلعاتهم المعرفية والمعلوماتية نحو واحد من أهم برامج رؤية المملكة

2030، والذي يلامس بشكل مباشر مصالحهم وأعمالهم، ويمكن تلخيص أبرز التوصيات في التالي:

أولًا: أهمية أن تخصص الصحف السعودية الورقية صفحات محددة ومنتظمة يتم من خلالها تناول موضوعات برنامج التخصيص وفرصه الاستثمارية المنبثقة منه، أو إعطاء هذه الموضوعات مساحة أكبر من النشر.

ثانيًا: ضرورة أن تركز الصحف السعودية الورقية بشكل أكبر على مواضيع التخصيص، وتكثيف تناول الفرص الاستثمارية المنبثقة من برنامج التخصيص، مع تقديم شروحات أكثر حول هذا البرنامج ومستهدفاته.

ثالثًا: أهمية أن تعمل الصحف السعودية الورقية على استكتاب مجموعة من المتخصصين، بالإضافة إلى تكليف بعض القائمين بالاتصال بملف التخصيص، وذلك لدعم موضوعات برنامج التخصيص، وتحقيق تطلعات رجال الأعمال المعرفية والمعلوماتية نحو هذا البرنامج النوعي والذي يلامس اهتماماتهم ومصالحهم وأعمالهم.

رابعًا: ضرورة أن تعمد الصحف الورقية السعودية إلى استخدام الإنفو جرافيك بشكل أكبر مع الموضوعات التي تتناول برنامج التخصيص وفرصه الاستثمارية المنبثقة منه.

خامسًا: أهمية تدريب القائمين بالاتصال في كيفية معالجة موضوعات برنامج التخصيص، وذلك عبر التواصل مع المركز الوطني للتخصيص، بالإضافة إلى الاستعانة بمجموعة من المختصين في هذا الشأن.

هوامش الدراسة:

1- سها فاضل (2000)، "العوامل المؤثرة في تشكيل الخطاب الصحفي المتعلق بقضية الخصخصة"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد 9، ص: ص 85: 106.

2 -Sunny, Mbazie & Maxwell, Ogbulu (2012), The Mass Media and the Privatization Campaign: A Survey of the Port Harcourt Public in Nigeria**, International Journal of Humanities and Social Science**, Vol. 2 No. 21, PP. 256-267.

3 -Sahebi, Sadigheh M., et al, (2015), The Role of Mass Media in the Development of Private Sector Participation in Sport**s, Annals of Applied Sport Science**, Vol. 3, No. 3, PP. 25-34.

4- هناء السيد، وآخرون (2015)، "معالجة الصحف المصرية لقضية خصخصة التعليم العالي في مصر: دراسة تحليلية"، **المجلة العلمية لكلية التربية النوعية**، جامعة المنوفية، العدد 4، الجزء الأول، ص: ص 33: 64.

5- Ciara Graham and Henry Silke (2017)."Framing Privatisation: The Dominance of Neoliberal Discourse and the Death of the Public Good ", triple C Vol.15, No,2: pp 796-815.

6 - Defleur. Melvin and Sandra Ball-Rokeach, Theories of Mass Communication, Fourth Edition, (New York: Longman, 1982) pp. 242-250.

7- Pierce, C. John, Lee- Sammons, Lynette, Steger, E. Mary Ann, and Jr. Lovrich, P. Nicholas. "Media Reliance and Public Images of Environmental Politics in Ontario and Michigan". Journalism Quarterly. V. 67. N.4. Winter, 1990. P. 838.

8- زينب صالح جاد (2011)، "تأثير العلاقات العامة في إدارة التغيير في المؤسسات المخصخصة": دراسة ميدانية، **رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الأزهر كلية الإعلام بنين قسم العلاقات العامة والإعلان)، ص 91.**

9 -GoNenc, S.and E. Rehber (2007). "**Privatization in agro-food sector: the case of Turkish dairy industry, British Food Journal**, Vol.109, No.9, PP. 661-674.

10- نبيل مصطفى كمال (2005)، مشاركة القطاع الخاص ودوها في تحسين جودة الخدمات الصحية بالتطبيق على الهيئة العامة للتأمين الصحي بمدينة القاهرة، **رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية)**، ص 78.

11- and Accountability (2006), Commission on Government Forecasting **Government Privatization History, Examples, and Issues, Springfield, Illinois**, October, P. i-1

12- خالد حيدر (2008)، تحليل واقع الخصخصة في الاقتصاد العراقي، **مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس**، العدد الرابع، ص93.

13- معهد الدراسات المصرفية في الكويت (2011)، **نشرة إضاءات، العدد السادس**.

14 -Mariusmz A. Obek (1993), **Privatization as a Political Priority: The British Experience, Political Studies,Vol**. XLI, P.25.

15- خالد حيدر (2008)، **مرجع سابق**، ص 96.

16- عبد المنعم السيد علي (2004)، **تقييم تأثير التخاصية على الأداء المالي والتشغيلي للشركات الأردنية المخصخصة**، رسالة دكتوراه، (جامعة عمان العربية، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا)، ص- ص 64-70.

17- فالح أبو عامرية (2010)، **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع)**، ص- ص 204-209.

18- وثيقة برنامج التخصيص، خطة التنفيذ 2020، أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، متاح على موقع رؤية 2030، على الرابط التالي: https://vision2030.gov.sa/ar/ncp، تاريخ الدخول: 7- 1- 2020م.

19 -Commission on Government Forecasting and Accountability (2006), Op. Cit., P. 4-6.

20- طاهر كنعان وحازم رحاحلة (2016)، الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، **(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)**، ص- ص 125-127.

21- Bachiller, Patricia (2017), Op. Cit., PP.178 – 202.

22- رجع الباحث في هذه الجزئية للمصادر التالية:

- Shi, W.& Sun, J (2016), Op. Cit., PP.393–420.
- Bachiller, Patricia (2017), Op. Cit., PP.178 – 202.
- جيلاني محمد جيلاني (2010)، **الخصخصة وأثرها على الكفاءة الإنتاجية: دراسة حالة قسم الهندسة الميكانيكية– هيئة الموانئ البحرية للفترة من 2005-2009م**، رسالة ماجستير، (جامعة البحر الأحمر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال).
- رحومة عبد السلام مسعود، تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية، متاح على موقع المركز الوطني للتوثيق: المغرب، تاريخ الدخول: 2-4-2019م، على الرابط: http://cutt.us/e7OBp

23- شفيق، محمد (2000)، **منهج الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، الإسكندرية، عالم الكتب، ص198.

24 - Roger D. Winner & Joseph p. Dominick, (1987)., "**Mass Media Research: An Introduction", 2nd ed., California: Wads Worth Publishing Company**, p. 102.

(*) تتراوح قيمة معامل Cronbach'Alpha ما بين صفر وواحد، وإذا كانت القيمة 0.6 فأقل فإن ذلك يعبر عن انخفاض مستوى ثبات المقياس.

*** تم تحكيم الاستمارة بعرضها على السادة المحكمين الآتية أسماؤهم:**

أ. د/ عبد الرحمن العناد، الأستاذ بقسم الإعلام- جامعة الملك سعود.

أ. د/ محرز غالي، الأستاذ بكلية الإعلام- جامعة القاهرة.

أ. د/ محمد القعاري، الأستاذ بقسم الصحافة والنشر الإلكتروني- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

د. محمود رمضان - الأستاذ المشارك بقسم الصحافة والنشر الإلكتروني- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

* تتراوح قيمة معامل Cronbach'Alpha ما بين صفر وواحد، وإذا كانت القيمة 0.6 فأقل فإن ذلك يعبر عن انخفاض مستوى ثبات المقياس.

References

- Fadil, S. (2000), "aleawamil almuathirat fi tashkil alkhitab alsahufii almutaealiq biqadiat alkhaskhasati", almajalat almisriat libuhuth al'iielami, jamieat Alqahira, kuliyat Al'iielam, 9, 85: 106.

25 -Sunny, Mbazie & Maxwell, Ogbulu (2012), The Mass Media and the Privatization Campaign: A Survey of the Port Harcourt Public in Nigeria**, International Journal of Humanities and Social Science**, Vol. 2 No. 21, PP. 256-267.

25 -Sahebi, Sadigheh M., et al, (2015), The Role of Mass Media in the Development of Private Sector Participation in Sport**s, Annals of Applied Sport Science**, Vol. 3, No. 3, PP. 25-34.

-Alsayid, H. (2015), "muealajat alsuhuf almisriat liqadiat khaskhasat altaelim aleali fi masra: dirasat tahliliati", almajalat aleilmiat likuliyat altarbiat alnaweiati, jamieat Almanufia, 4(1), 33: 64.

Ciara Graham and Henry Silke (2017)."Framing Privatisation: The Dominance of Neoliberal Discourse and the Death of the Public Good ", triple C Vol.15, No,2: pp 796-815.

25 -

25 - Defleur. Melvin and Sandra Ball-Rokeach, Theories of Mass Communication, Fourth Edition, (New York: Longman, 1982) pp. 242-250.

25- Pierce, C. John, Lee- Sammons, Lynette, Steger, E. Mary Ann, and Jr. Lovrich, P. Nicholas. “Media Reliance and Public Images of Environmental Politics in Ontario and Michigan”. Journalism Quarterly. V. 67. N.4. Winter, 1990. P. 838.

-Gad, Z. (2011), "tathir alealaqat aleamat fi 'iidarat altaghyir fi almuasasat almukhasakhasati": dirasat maydaniati, risalat majistir ghayr manshuratin, (jamieat Al'azhar kuliyat al'iielam binin qism alealaqat aleamat wal'iielani), 91.

25 -GoNenc, S.and E. Rehber (2007). "**Privatization in agro-food sector: the case of Turkish dairy industry, British Food Journal**, Vol.109, No.9, PP. 661-674.

- Kamal, N. (2005), musharakat alqitae alkhasi waduuha fi tahsin jawdat alkhadamat alsihiyat bialtatbiq ealaa alhayyat aleamat liltaamin alsihiyi bimadinat alqahirati, risalat majistir ghayr manshurati, (Alqahira: 'akadimiat Alsaadat lileulum al'iidariati), 78.

Commission on Government Forecasting and Accountability (2006), **Government Privatization History, Examples, and Issues, Springfield, Illinois**, October, P. i-1

25 -

-Haydar, K. (2008), tahlil waqie alkhaskhasat fi alaiqtisad aleiraqii, majalat jamieat Karbala' aleilmiati, 6(4), 93.

-- Maehad aldirasat almasrifiat fi alkuayt (2011), nashrat 'Eda'ati, 6.

25 -Mariusmz A. Obek (1993), **Privatization as a Political Priority: The British Experience, Political Studies,Vol**. XLI, P.25.

-Ali, A. (2004), taqyim tathir altakhasiat ealaa al'ada' almalii waltashghilii lilsharikat al'urduniyat almukhasakhasati, risalat dukturah, (jamieat Amman alearabiat, kuliyat Aldirasat al'iidariat walmaliat aleulya), 64-70.

-Abu Amiriyah, F. (2010), alkhaskhasat watathiratuha aliaqtisadiatu, (Al'urdun: dar 'Osama lilnashr waltawzie), 204-209.

25 :https://vision2030.gov.sa/ar/ncp .

- Kanaan, T., Rahahela, H. (2016), aldawlat waiqtisad alsuwqi: qira'at fi siasat alkhaskhasat watajaribiha alealamiat walearabiati, (Beirut: almarkaz Alearab lil'abhath wadirasat alsiyasati), 125-127.
- Jilani, J. (2010), alkhaskhasat wa'atharuha ealaa alkafa'at al'iintajiati: dirasat halat qism alhandasat almikanikiati- hayyat almawani albahriat lilfatrat min 2005-2009m, risalat majistir, (jamieat Albahr Al'ahmar, kuliyat alaiqtisad waleulum al'iidariati, qism 'iidarat al'aemali).
- http://cutt.us/e7OBp

-Shafiq, M. (2000), manhaj alkhutuat almanhajiat li'iiedad albuhuth aliajtimaeiati, Al'iiskandiria, Aalam alkutub, 198.

25 - Roger D. Winner & Joseph p. Dominick, (1987)., "**Mass Media Research: An Introduction", 2nd ed., California: Wads Worth Publishing Company**, p. 102.

Journal of Mass Communication Research «J M C R»

A scientific journal issued by Al-Azhar University, Faculty of Mass Communication

Chairman: Prof. Mohamed Elmahrasawy

President of Al-Azhar University

Editor-in-chief: Prof. Reda Abdelwaged Amin

Dean of the Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Assistants Editor in Chief:

Prof. Mahmoud Abdelaty
- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Prof.Fahd Al-Askar
- Media professor at Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (Kingdom of Saudi Arabia)

Prof.Abdullah Al-Kindi
- Professor of Journalism at Sultan Qaboos University (Sultanate of Oman)

Prof.Jalaluddin Sheikh Ziyada
- Media professor at Islamic University of Omdurman (Sudan)

Managing Editor: Prof. Arafa Amer

- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Editorial Secretaries:

Dr. Ibrahim Bassyouni: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mustafa Abdel-Hay: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Ahmed Abdo : Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mohammed Kamel: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Arabic Language Editors : Omar Ghonem, Gamal Abogabal, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Correspondences

- Al-Azhar University- Faculty of Mass Communication.
- Telephone Number: 0225108256
- Our website: http://jsb.journals.ekb.eg
- E-mail: mediajournal2020@azhar.edu.eg

- **Issue 59 October 2021 - part 4**
- **Deposit - registration number at Darelkotob almasrya /6555**
- **International Standard Book Number "Electronic Edition" 2682- 292X**
- **International Standard Book Number «Paper Edition»9297- 1110**

Rules of Publishing

Our Journal Publishes Researches, Studies, Book Reviews, Reports, and Translations according to these rules:

- Publication is subject to approval by two specialized referees.
- The Journal accepts only original work; it shouldn't be previously published before in a refereed scientific journal or a scientific conference.
- The length of submitted papers shouldn't be less than 5000 words and shouldn't exceed 10000 words. In the case of excess the researcher should pay the cost of publishing.
- Research Title whether main or major, shouldn't exceed 20 words.
- Submitted papers should be accompanied by two abstracts in Arabic and English. Abstract shouldn't exceed 250 words.
- Authors should provide our journal with 3 copies of their papers together with the computer diskette. The Name of the author and the title of his paper should be written on a separate page. Footnotes and references should be numbered and included in the end of the text.
- Manuscripts which are accepted for publication are not returned to authors. It is a condition of publication in the journal the authors assign copyrights to the journal. It is prohibited to republish any material included in the journal without prior written permission from the editor.
- Papers are published according to the priority of their acceptance.
- Manuscripts which are not accepted for publication are returned to authors.